عدد خاص بالبنوك

١ تشرين الاول ، ١٩٣٥
٣ رجب ١٣٥٤
OCTOBER, 1st, 1935
ثمن العدد ٢٥ ملا او ٢٥ مليما
او ٩ غروش سورية فلساً او ٣٥

السنة الاولى
العدد ١٩
Vol. 1
No. 19

الاقتصاديات العربية

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL
LE JOURNAL ÉCONOMIQUE ARABE

عدد خاص بالبنوك والمالية

تقرأ في هذا العدد

رؤساء التحرير :

فؤاد سابا : بكلوريوس تجارة وعضو في جمعية المحاسبين وفي الجمعية الاقتصادية الملكية (المحرر المسؤول)

عادل جبر : اقتصادي

المدير :

توفيق فرح

الاقتصاديات العربية

تصدرها شركة المطبوعات العربية المحدودة مرتين في الشهر

تبحث في الشؤون التجارية والمالية والزراعية والصناعية في جميع الاقطار العربية ويشترك في تحريرها ومؤازرتها نخبة من مفكري البلاد العربية

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL
LE JOURNAL ECONOMIQUE ARABE

ترسل المكاتبات بعنوان :
ادارة مجلة الاقتصاديات العربية
صندوق البريد ٢٦٨ القدس

تلفون رقم ٢٩٥ القدس

الادارة :
بناية التوراة . شارع يافا . القدس

السنة الاولى عدد ١٩ في ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٥ و ٣ رجب ١٣٥٤ Vol. 1 No. 19. OCT. 1, 1935.

نشأة المصارف واعمالها

ليس من ينكر على المصارف والمؤسسات المالية أثرها في ترويج التجارة وتحسين وسائل الانتاج بنوعيه الزراعي والصناعي فكلما ارتقت المؤسسات المالية في امة من الامم حكمنا على تبحرها بالعمران واخذها بالقسط الاوفى من الحضاره وتمتعها بادق اسباب المعيشة الرغدة وانتظام الحياة. فلا عجب اذا ما عدت المصارف من دعائم النهضة الاقتصادية في عصرنا الحاضر.

وقد قصدنا من تخصيص هذا العدد من (الاقتصاديات العربية) بالشؤون المالية ومؤسساتها الى تبيان ما تحتاج اليه بلادنا الناهضة من هذا النوع من الوسائل التي درج عليها الغرب منذ قرون فبلغ ما بلغه من الرقي الباهر في تجارته الواسعة وصناعاته الضخمة وعمرانه المنتشر، لعلنا نستفيد من اختبارات الامم وتجاربها، ونتجنب عواقب اغلاطها.

تاريخ المصارف

عرف الشرق الصرافة والصيارفة من قديم الازمان، الا ان هذه الحرفة لم تكن تتعدى وقتئذ، صرف الدنانير والدراهم، بدراهم ودنانير، وتحويل نقد من نوع معين الى نقد من نوع آخر، والتحقق من معايير المسكوكات الذهبية والفضية، وتمييز الصحيح من الزائف منها. فعملها كما نرى كان بسيطاً محدوداً.

اما المصارف بشكلها الحاضر فيرجع تاريخها الى القرون الوسطى يوم أسس مصرف البندقية (١٤٠٠م) وجنوى (١٤٠٧م) من الجمهوريات الايطالية، اي في عصر ازدهار التجارة، ثم ظهر مصرف امستردام (١٦٠٩م) الشهير في هولندة، ثم مصرفا هامبورغ الالماني وروتردام الهولندي.

وعقب ذلك تأسيس (بنك انكلترا) في عام ١٦٩٤ فعد ذلك دليلا على قرب حصول هذه الدولة على المقام الارفع

في الامور التجارية العالمية الذي لم يلبث ان تحقق بالفعل . وفي اوائل القرن التاسع عشر انشئت المصارف العديدة التي اشتهر امرها في العالم واهمها (بنك فرنسا) الكبير وغيره مما يضيق بنا المجال عن ذكره وتعداده .

فيرى مما تقدم ان تاريخ انشاء المصارف الكبرى مرتبط بتقدم التجارة وتنقل مراكزها من قطر لآخر من الأقطار .

اعمال المصارف

الصيرفة ضرب من التجارة مدارها الاصلي رؤوس الأموال فهي تتلقى اموال الذين لا يعرفون كيف يستثمرونها فتقرضها الى من يحسنون استخدامها واستثمارها في متاجرهم او صناعاتهم . فهي تتوسط بين هؤلاء واولئك بصورة تعود بالفائده على الفريقين وعلى نفسها ايضاً لما تبذله من جهود في تنظيم الصفقات فتتحرى عن المدينين وقوتهم على الاداء وتضمن للدائنين عدم الخسارة اذا حصلت وتكفل ضبط الحسابات وصحتها .

ويمكن تلخيص اعمال المصارف الاساسية في ثلاثة انواع :

١ تلقي ودائع المموّلين والمدخرين وحفظها وضبط حساباتها واستثمارها وقبض ارباحها من اسهم وسندات وتسديد ما يطلب من كل من عملائها للاخر .

٢ اقراض قسم مما لديها من رؤوس الاموال لمن يحتاج اليها من التجار والزراع والصناع لقاء ضمان يكفل وفاءها في الأجل المعين وذلك بقطع الاوراق التجارية كالسفاتج وغيرها من المقومات Valeurs

٣ تأدية الحسابات الناتجة عن التعامل بين بلد وآخر حسبما تقتضيه التجارة الخارجية وذلك بعملية المعاوضة .

٤ اصدار الاوراق المالية وهذا خاص ببعض المصارف المركزية حكومية كانت او غير حكومية . كانت المصارف في اول عهدها لا تتصرف بالامانات التي تودع لديها بل تكتفي بخزنها وصيانتها من السرقة والضياع لكن ظهر لها بالاختبار ان تلك الاموال تمكث في الخزائن طويلا ، ولا تسترد جميعها دفعة واحدة فبدا لها ان تستثمر قسما منها في الاقراض فجعلت لمودعيها فائدة في مقابلة موافقتهم على استثمارها بشرط الا يستردوها الا بعد مدة معينة او سابق اعلان . وكلما طالت المدة ، ازداد سعر الفائدة وهكذا اصبحت المصارف دور ائتمان Credit .

الائتمان

« هو مبادلة مال حاضر بمال مستقبل » هكذا عرّفه الاقتصاديون فهو اذن عبارة عن بيع عاجل بآجل كأن يبيع زارع قطنه لحائك نسيئة ، فلا يسترد ثمنه الا نسيجاً بعد مدة كافية لنسجه . او كأن يقرض الزارع قمحاً لزارع آخر فيؤديه هذا في الموسم المقبل . فالمبادلة ظاهرة في هذين المثلين اللذين يمثلان الائتمان تمثيلا بسيطا لا سيما اذا فرضنا ان العِوَض المؤدى عن القطن والقمح في الأجل المضروب كان نقوداً بدلا من النسيج والقمح .

ولما كانت هذه العملية عرضة لمخاطر جمة قد تأتي على المال المستقرض على هذه الصورة لا سيما اذا انفق في امر غير منتج ، اصبح من الواجب ان يُحتاط لضمان الوفاء وان يمنح المقرض فائدة تقتطع مما يمكن ان يربحه المستقرض اذا احسن استثمار ذلك المال.

فالائتمان كما يرى ، هو اساس اعمال المصارف كلها . وهو مفيد بل ضروري للرقي الاقتصادي في جميع مناحيه . لكنه خاضع الى قانون قاهر لا ينبغي ان يشذ عنه قيد شعرة . ذلك ان الائتمان لا يخلق رؤوس اموال ، كما ان المصارف لا توجد هذا الائتمان ولكنها انما تتولى توزيع ما لديها منه .

الفائدة[1]

بين الاشتراكيين وخصومهم خلاف قديم على رؤوس الاموال هل هي منتجة ام غير منتجة ؟ فالاشتراكيون يزعمون انها غير منتجة اذ الانتاج في نظرهم انما يتم بالعمل وحده . اما خصومهم فيرون ان رأس المال هو احدى وسائل الانتاج الثلاث : الطبيعة والعمل والمال ؛ وان كلا من هذه الوسائل متم لغيره . فالطبيعة لا تنتج الا اذا رافقها العمل ، وهذا لا يكمل انتاجه الا بمعاونة رأس المال . ويضربون مثلا على ذلك بفلاح ساذج يحرث ارضه بيديه فيأتي انتاجه قليلا ضئيلا فاذا استعمل المحراث (وهو نوع من رأس المال) زادت غلته اضعافا مضاعفة وهذه الزيادة ما كانت لتحصل لولا رأس المال أي المحراث . ويرد الاشتراكيون على ذلك بقولهم ان رأس المال هذا ان هو الا ثمرة عمل سابق ، بل هو « عمل مُتَبلْوِر » كما وصفه كارل ماركس في كتابه الشهير « رأس المال » .

والحقيقة التي لا مرآء فيها هي ان رأس المال يعد من آلات الانتاج الصناعي ؛ والاشتراكيون لا ينكرونه ما دام خاضعاً للعمل خادماً له فاذا انعكست الآية فاصبح العمل مسخراً لرأس المال نفروا منه وحاربوه بكل ما اوتوا من قوة . فهم اذن يمقتون المموِّلين لا المال نفسه .

والخلاف في انتاج رؤوس الاموال يرجع الى اساءة فهم كيفية هذا الانتاج . فاذا اريد به ان المال يلد مالا كما تلد البقرة عجلا ، او كما تبيض الدجاجة بيضة ، او كما تنبت البذرة حبًا او فاكهة ، كان المال عقيما ، لا سيما بعد ان اعتدنا ان ننظر للمال كانه كله نقد من ذهب او فضة او ورق اواسهم او سندات او غير ذلك من ادوات التعامل والادخار . فالذهب لا يلد ذهباً والفضة لا تبيض فضة والورق النقدي لا ينبت ورقا من جنسه ونوعه . فالمال عقيم ويبقى كذلك ما لم يلقح بالعمل . فاذا قال قائل : ان اكثر المموِّلين يعيشون من اموالهم دون ان يكلفوا انفسهم عناء العمل فكيف انتج لهم مالهم ما يعيشون به وينفقونه على ملاذهم بسعة وبذخ ؟ اجبناه ان اموالهم انما انتجت لهم ما انتجت بفضل اناس آخرين ، قد نراهم وقد لا نراهم ، يعملون مستعينين بتلك الاموال المستقرضة فينتجون لاصحابها الربا او الحصة التي تعود عليهم بالفائدة والربح والنماء .

القطع Escompte

خير ما تستعمل فيه ودائع المصارف هو استقطاع الاوراق التجارية من سند او سفتجة او صك ، اي دفع قيمتها قبل الاجل المعين لادائها . فالقطع ضرب من الاقراض التجاري ، تكاد المصارف التجارية تحصر اعمالها فيه لبساطته وتقييده بقوانين وانظمة صارمة تضمن اداء قيمته في خلال اجل قصير لا يجاوز التسعين يوماً . فلا تخشى المصارف مفاجأة عملائها بسحب ودائعهم على حين غرة لان تلك الاموال لا تفتأ دائبة الحركة فلا تخرج من خزائنها حتى تعود اليها . هذا فضلا عن سهولة استقطاع ما لديها من

[1] راجع ما كتبناه عن الفائدة في مكان آخر من هذا العدد

الاوراق التجارية مرة ثانية ، في مصارف مخصوصة بمثل هذه المعاملات .

المعاوضة Compensation

التبادل التجاري لا ينحصر في بلد او مملكة واحدة بل يتخطى التخوم الى الممالك الاخرى وقد تتكاثر التأديات المتبادلة فتبلغ عشرات الملايين من الذهب فيقتضي حملها و نقلها من قطر لآخر، تروح وتغدو مرات عديدة في السنة وفي هذا ما فيه من النفقات الباهظة ومخاطر الضياع والسرقة وغير ذلك. ولهذا جرى العرف ان تقوم التأديات بسفاتج تجارية تتولى المصارف ، من آن لآخر ، تصفيتها بالمعاوضة اتقاء لتلك المحـــاذير واقتصاداً في النفقات . فاذا لم تتكافأ التأديات وبقي بعد التصفية دين على احد القطرين نقل ذلك الدين ذهباً الى القطر الدائن او رحل للسنة التالية اوحول للقطر الدائن على حساب قطر ثالث يكون الدائن فيه مديناً والمدين دائناً .

ويدخل في هذا الباب عمليات الكمبيو والاصطراف Agio وهو عبارة عن اكتساب الفرق في قيمة النقد الاسمية عن قيمته الحقيقية وغير ذلك من العمليات التي تعود على المصارف بربح لا يستهان به .

انواع المصارف

تختلف المصارف ، بعضها عن بعض اختلافا شكلياً مرجعه في الغالب طول اجل الائتمان او قصره . فالمصارف التجارية وقد تقدم الكلام عنها يغلب فيها الاقراض لآجال قصيرة لا تجاوز ثلاثة اشهر . لكن هناك مؤسسات يتعدى اجل الاقراض فيها عشرات السنين ومن هنا نجم تنوعها واشهر هذه :

١ **المصارف العقارية** والغاية منها مساعدة الممالك على القيام بمشاريع يتطلب استثمارها زمناً طويلا قبل ان تنتج وتؤتي اكلها فاذا كان محتاجا لرأس مال التجأ الى مصرف عقاري يقرضه حاجته منه لاجل طويل يستطيع في خلاله ان يستحدث مصنعاً او ينشىء مباني يدخل عليه منها من الارباح ما يكفي لاستهلاك الدين ودفع فوائده . ولا يتم ذلك الا برهن ارض او عقار يكون ضماناً للوفاء في اوقاته .

وللمصارف او الشركات العقارية اعتياديا الحق باصدار سندات ذات فائدة معتدلة تستهلك على مدى سنين طويلة بالقرعة . وبهذه الطريقة يتسنى لها ان تستحوذ على اموال طائلة تستثمرها في الاقراض على هذه الطريقة . ولولا تلك الاموال ما استطاعت ان تقوم باعمالها زمناً طويلا لأن رأس مالها المكتتب به لن يكفي لذلك مهما كان مبلغه .

ويدخل في هذا الباب مصارف الرهن وما شاكلها من المؤسسات .

٢ **المصارف الزراعية** : وهـــذه ايضاً تقرض لأجل طويل وترتهن ما يضمن وفاء الدين لكن موضوعها الزراعة لا الأرض ولا العقارات . ويقتصر ضمانها على الادوات الزراعية والمواشي او الائتمان الشخصي اذا كان المقترض من اهل الجد والسيرة الحسنة .

وقد تقوم مقام هذه المصارف ، الشركات التعاونية للتسليف وقد كتبنا عنا الكثير في الاعداد السابقة فليرجع اليها من شاء زيادة الايضاح .

٣ **مصارف الاصدار** وهذا النوع من المصارف يختلف عن امثاله بان له وحده الحق باصدار الاوراق النقدية

واسعاف المصارف الاخرى بالمساعدة عند الحاجة وذلك باستقطاع ما لديهم من الاوراق التجارية اذا ما اضطروا للحصول على المال لأمر طارىء . ولا يخفى ما لمثل هذه المؤسسة من المنافع في تقدم البلاد ونشر الائتمان وذيوعه فيها . والغالب في مثل هذا النوع من المؤسسات المالية انها تقع تحت اشراف الحكومات التابعة لها اشرافا كلياً او جزئياً ، لا سيما ابان الحروب .

٤ مؤسسات التوفير والادخار : وهي كثيرة جداً كصناديق التوفير التابعة لدوائر البريد او الملحقة بالبنوك التجارية وغيرها . وفائدة مثل هذه المؤسسات في نشر فكرة الادخار بين جميع طبقات الأمة لا تخفى على اللبيب .

النهضة المصرفية في الشرق الادنى

يستنتج القارىء مما سبق ، مكانة المصارف وأثرها الملموس في الشؤون الاقتصادية في العالم فهي الوسيلة الوحيدة لتنظيم الادخار القومي واستثماره على خير الطرق وافيدها للمدخر والمستحدث Entrepreneur ، وتوجيهه نحو حاجات البلاد الحقيقية بحكمة وتدبر .

ومع ان الغرب قد سبقنا في هذا المضمار فان الشرق لم يلبث ان تنبه لهذه الناحية فانشأ المصارف الحكومية كما حصل في تركية وايران ؛ والمؤسسات المالية القومية كالبنك العربي ، وبنك مصر ؛ وجمعيات التعاون للتسليف التي يتزايد عددها في مصر وفلسطين من يوم لآخر وكل هذه المؤسسات ، وان كانت لا تزال في دور النشوء ، تعد من الظواهر ذات الدلالة الواضحة على الاتجاه الذي اصبحت امم الشرق تستقبله وتسير فيه .

و نودهنا ان نشير الى شدة حاجة الاقطار العربية خاصة الى المؤسسات المالية التي تقرض المال لآجال طويلة كالمصارف العقارية والزراعية وما هو من نوعها فان بلاداً كبلادنا في اول ادوار نهضتها الاقتصادية تكون بأمس الحاجة الى ما يأخذ بيد زراعتها المتوسعة وصناعتها الناشئة .

اما الناحية التجارية فان المؤسسات الحاضرة تكفي حاجتنا ان لم تكن تزيد عنها . وهذا ما يفسر لنا دخول كثير من تلك المؤسسات احيانا في ميادين غير ميادينها كالارتهان والاقراض لآجال طوال قد تجاوز التسعين يوما .

وان كان لنا ما نشكو منه من هذه الجهة فهو ارتفاع السعر النظامي للفائدة وهو ٩٪ يضاف اليها من العمولة وغيرها ما يجعلها تجاوز ١١و١٢٪ احيانا كثيرة . في حين انها في اوربا واميركا لا تتعدى ٥ او ٦٪ الا ما ندر . وقد فطنت حكومة العراق لهذا الامر فاعدت قانونا يخفض الفائدة النظامية الى ٧٪ وهو عمل حميد قامت بمثله حكومة ايران منذ عام فعاد عليها بما تتمتع به من الرخاء واطراد الترقي في الصناعة والزراعة والتجارة .

معرض المصنوعات العربية
في مكتب مجلة الاقتصاديات العربية

خصصت ادارة هذه المجلة ناحية في مكتبها تعرض فيها نماذج صغيرة من المصنوعات الوطنية على اختلاف انواعها من جميع البلدان العربية فيتألف منها معرض صغير للصناعات العربية يشاهده كل من يزور مكتب المجلة من الوطنيين والاجانب من مختلف الاقطار في الشرق الادنى .

ولذلك فمن يرغب من اصحاب المصانع والمعامل الوطنية ان يعرض نموذجا من مصنوعات محله فليتكرم بارساله الى عنوان المجلة مع بيان وجيز عنه ليوضع بجانبه .

وادارة المجلة لا تتقاضى اجراً ما من اصحاب المعروضات لانها تعتبر هذا العمل خدمة وطنية واجبة .

بنك مصر

بقلم الدكتور محمد علي رفعت

شغل النزلاء الاجانب في مصر قبل سنة ١٩٢٠ مكانة حصينة جعلتهم أصحاب السيادة الفعلية في جميع مرافق البلاد الاقتصادية. احتكروا التجارة الخارجية ثم استولوا على الشطر الاكبر من التجارة الداخلية، وما منعهم من اقتحام سبل الزراعة وانتزاع الايدي المصرية العاملة منها الا العوائق المادية. ولكنهم بالرغم من ذلك بسطوا نفوذهم على الموارد الزراعية وسيروا حسب ارادتهم القوى العاملة، فكنت ترى التجارة في ايديهم، والزراعة تدين لهم بالخضوع. اما الصناعة فقد قضت عليها الاغراض والسياسات السالفة، وكان من جراء ذلك ان مكثت الحياة العملية دهراً غير قصير مختلة من اساسها، فالصالح الاجنبي هو الكل في الكل، اما الصالح المصري فلا يكاد يذكره أحد. ولم يكن ضرر هذا الموقف قاصراً على توغل الاجانب في جميع نواحي الحياة الاقتصادية بل ان وجود الامتيازات جعلهم طبقة منفصلة تمام الانفصال في عوائدها ونزعاتها وشعورها عن بقية الامة، وبذلك تعذر عليهم وعلى الوطنيين معهم استثمار ثروة البلاد على اكمل وجه وأحسن منوال. فالامتيازات الاجنبية زادت في سلطة الاجانب بدون ان تحملهم أية مسؤولية وفي ذلك الخطر كل الخطر.

وكانت المصارف المالية كغيرها من المؤسسات المنظمة اجنبية من جميع نواحيها، في مالها ورجالها، في طرق عملها، وفي سياستها، وكان أهم أضرار هذا الموقف الشاذ ان اصبح من المتعذر على الشبان المصريين خدمة بلادهم بالعمل في الهيئات المالية حيث امتنع مديرو المصارف عن استخدام المصريين المتعلمين وحجتهم التي طالما تشدقوا بها ان الكفاءة والخبرة معدومتان عند الوطنيين وهذا ادعاء باطل لا يأتيه الحق من بين يديه ولا من خلفه. فالكفاءة لا يمكن الحكم عليها الا بعد الاختبار كما ان الخبرة لا تجيء الا عن طريق العمل. وانى للمصري المتعلم ان يظهر كفاءته وينمي خبرته والابواب كلها موصدة في وجهه؟ على ان الضرر.. ضرر هذا الموقف الشاذ تعدى أمر استخدام الشبان المصريين وشمل كثيرا من الامور الحيوية اذ ان انعدام الصلة الاجتماعية بين اصحاب المصارف وبين الحياة المصرية جعلهم غير قادرين — حتى لو ارادوا — ان يقوموا بالخدمات التي يقوم بها اصحاب المصارف في الامم الاخرى. وكيف يؤمل انماء الثروة المالية عند المصريين وازدياد رغبتهم وقدرتهم على الادخار وهم لا تربطهم بأصحاب المصارف رابطة حقيقية او مصلحة مشتركة؟.

وكيف يرجى من المصري المثري أن يساهم في المشروعات الاقتصادية وها هي المصارف — الوسيطة الكبرى في ذلك — لا يأبه أصحابها بتلك المشروعات؟ وإذن فلا عجب اذا لم تنم الثروة المالية وإذا لم يجد المصريون سبيلا لاستثمار ما ادخروه غير شراء الاراضي الزراعية بأثمان باهظة لا تتناسب مطلقاً مع قيمة ما تنتجه وما ينفق عليها وهكذا ضاع ما ادخروه سدى لأن مجرد ارتفاع سعر الاراضي لا يزيد البتة في الثروة القومية الحقيقية.

عمل بنك مصر منذ نشأته على اصلاح ذلك الوضع الشاذ وعلى إزالة العقبات التي طالما حرمت ابناء الامة من جني ثمار جهودهم وعلى تلافي بعض الاخطار التي هددت وتهدد مستقبل البلاد، فبنك مصر باستخدامه الشبان المصريين فتح لهم بابا واسعا من أبواب الرزق وأوجد لهم مدرسة لتعليمهم تعليماً عملياً لكي يثبتوا للملأ مبلغ كفاءتهم ومقدرتهم. وبنك مصر بفضل الله ومثابرة رجاله وعطف الامة عليهم وتشجيعها لأعمالهم خفف من مغالاة أصحاب المصارف الاجنبية ومحا عوامل كثيرة من عوامل اختلال الاقتصاد المصري وبنك مصر بما أحرزه من مكانة سامية بجهود المشرفين على سياسته ساعد المصريين على تنمية ثروتهم المالية وأوجد لهم مصادر للرزق عديدة، وأهم من هذا كله أحدث بنك مصر ثورة فكرية

لايكاد المرء يدرك حقيقتها نظراً لقرب عهده بها .

بدأ بنك مصر حياته العملية برأس مال قدره ثمـانون ألفا من الجنيهات ساهم فيها نفر غير قليل من أبناء الشعب وهكذا كان البنك شعبيا منذ بدايته بخلاف المصارف الاخرى ، ثم زيد رأس المال تدريجاً حتى أصبح بعد سبع سنوات ١،٠٠٠،٠٠٠ من الجنيهات . وراعى القائمون بأمر المصرف المصري ان تكون تلك الزيادة دائما على اساس استعداد ابناء الامة للمسـاهمة . وتلك خطة حكيمة لايزال هؤلاء الابطال يتبعونها في جميع ما تتناوله أيديهم من المشروعات . واليك بيانا لا يحتاج الى شرح عن التوسع في رأس المال :

الجدول الاول

رأس المال في أول السنة

سنة	القيمة بالجنيهات	عدد الاسهم
١٩٢٠	٨٠،٠٠٠	٢٠،٠٠٠
١٩٢١	١٧٥،١٠٨	٤٣،٧٧٧
١٩٢٢	٢٠٠،٥٢٨	٥٠،١٣٢
١٩٢٣	٢٦٩،١٤٨	٦٧،٢٩٦
١٩٢٤	٣١٣،٢٢٨	٧٨،٣٠٧
١٩٢٥	٤٧٤،٩٣٤	١١٨،٧٣١
١٩٢٦	٧٢٠،٠٠٠	١٨٠،٠٠٠
١٩٢٧	٧٢٠،٠٠٠	١٨٠،٠٠٠
١٩٢٨	١،٠٠٠،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠

الاكتتاب أثناء السنة

سنة	القيمة بالجنيهات	عدد الاسهم
١٩٢٠	٩٥،١٠٨	٢٣،٧٧٧
١٩٢١	٢٥،٤٢٠	٦،٣٥٥
١٩٢٢	٦٨،٦٥٦	١٧،١٦٤
١٩٢٣	٤٤،٠٤٤	١١،٠١١
١٩٢٤	١٦١،٦٩٦	٤٠،٤٢٤
١٩٢٥	٢٤٥،٠٧٦	٦١،٢٦٩
١٩٢٦	—	—
١٩٢٧	٢٨٠،٠٠٠	٧٠،٠٠٠
١٩٢٨		

ولم يأل المشرفون على سياسة المصرف جهداً في تنمية مال الاحتياطي أي المال المتوفر من المكسب بعد توزيع الارباح السنوية على حملة الاسهم ويبقى هذا المـال رصيداً للطوارىء . استمر الاحتياطي في الزيادة المطردة حتى بلغ ٥١٣،٨٣٣ من الجنيهات في سنة ١٩٢٧ و ٧٤٠،٤٦٩ بعد ذلك بخمس سنوات، ولن يلبث طويلا حتى يبلغ المليون .

ولـكن بمجرد ظهور بنك مصر وبدئه في عمله دبت الغيرة في نفوس منافسيه لانهم تبينوا في عطف الامة عليه والاخذ بنصرته خطراً يهدد مصالحهم الخاصة ولانهم أيضارأوا فيه دليلا ناطقا بكفاءة المصريين ومقدرتهم على الاضطلاع بالشؤون المالية وهـذه حقائق ما ابغضها عندهم وما أكره الاعتراف بها لديهم فراحوا يذيعون عنه الاباطيل ولـكن الله سبحانـه وتعالى سلمه من كيد الكائدين ، ورد سهامهم إلى نحورهم. ولقد اتخذوا من المادة التي تحرم على غير المصريين اقتناء أسهم بنك مصر ذريعة للتنديد باغراضه وبث روح التنافر والعداء بينه وبين جميع الهيئات الاجنبية وكان من بين أعدائه الالد ملحق تجاري سابق لدار العميد البريطاني لم يمنعه مركزه الرسمي من إظهار ازدرائه في كثير من المناسبات بكل مشروع مصري وقدعاب على مجلس إدارة بنك مصر استخدام موظف سويسري الجنسية لان ذلك لا يتفق مع ادعاء القائمين بامر البنك.

والواقع أن منشيء بنك مصر لم يحرموا على غير المصريين اقتناء أسهمه لانهم يرومون القضاء العاجل على المصالح الاجنبية بل لانهم أرادوا التخلص من تدخل الامتيـازات الاجنبية ونظرية الصالح الاجنبي، ثم لانهم أرادوا أن يقيدوا المضاربة بالاسهم في البورصة . وعلى فرض ان الغرض الاساسي في انشـاء بنك مصر هو منافسة المصارف الاجنبية فهل في ذلك إجرام ؟ ان الحـكمة تقضي بايجاد توازن بين المصالح الاجنبية والمصالح القومية وما انشاء بنك مصر إلا وسيلة من وسائل ايجاد هذا التوازن.

واذا تمكن بنك مصر في مدة قصيرة من نشر العادات المصرفية بين الوطنيين الامر الذي عجز عنه منافسوه سنين طوالا أيكون في ذلك غضاضة ؟ أم يكون فيه فخر أـي فخر ؟

ان نجاح بنك مصر ليدلنا على ان نظم البنوك الاخرى لم تف بالغرض المطلوب.

يمكن تقسيم أعمال بنك مصر إلى قسمين رئيسيين : أعمال مصرفية تجارية وهي الاعمال التي يجاري فيها المصرف غيره من البنوك التجارية ، ثم اعمال خاصة تتعلق بانهاض التجارة والصناعات الوطنية وهي الاعمال التي انفرد بها دون غيره ، ولنبدأ الآن بتحليل موجز للقسم الاول.

يكفي للاستدلال على درجة التوسع المطرد في أعمال المصرف التجارية أن نأتي باحصاء لقيمة الودائع وعدد الحسابات ومعدلها :

الجدول الثاني

سنة	قيمة الودائع بالجنيهات	عدد الحسابات	المتوسط بالجنيهات
١٩٢٠	٢٠٠،٩٦٠	٤٩٢	٤٠٩
١٩٢١	٤٠٥،٤٠٥	١،٧١٧	٢٣٦
١٩٢٢	٩٨١،٢١٧	٥،١١٤	١٩٢
١٩٢٣	١،٧٦٩،٣٥٥	٨،٧٠٥	٢٠٣
١٩٢٤	٢،٦٢٣،٩٥٣	١٢،٧٩٥	٢٠٥
١٩٢٥	٣،١٨٩،٩١٩	١٧،٧١٠	١٨٠
١٩٢٦	٤،٤٢٤،٧٠٧	٢٣،٦٨٠	١٨٧
١٩٢٧	٥،٥١٧،٨١٥	٢٩،٣٣٥	١٨٨
١٩٢٨	٦،٧٣٢،٥٥٨	٣٤،٢١٨	١٩٧
١٩٢٩	٧،٢٥٩،٧٦٧	٣٩،٦٩٤	١٨٣
١٩٣٠	٧،٢٠٢،٣٩٣	—	—
١٩٣١	٨،٠٣٣،٠٧٣	—	—
١٩٣٢	٨،٨٩٨،٩٦٦	—	—

والمتأمل في هذه الارقام يرى أن نسبة الزيادة في قيمة الودائع تقل عن نسبة الزيادة في عدد الحسابات وهذا يعزز الرأي القائل بأن جل عملاء المصرف المصري من افراد الطبقة المتوسطة الذين ليس لهم شأن مباشر بالتجارة والذين لم تتكون عندهم العادات المصرفية قبل انشاء بنك مصر. وبذلك يسقط الادعاء بأن المصرف الجديد أضر كثيراً بالمصارف القديمة حيث جذب الى حظيرته عملاء هذه المصارف. ومع الاسف الشديد لا يمكننا ان نوازن بين توسع بنك مصر و بين مركز منافسيه لانها لا تقوم بنشر احصائيات عن مركزها ولكن قبول الودائع وفتح الحسابات والاعتمادات ليس الاجزءاً من عمليات بنك مصر. فهو يقوم بأعمال اخرى كخصم الاوراق المالية والتسليف على سندات وعمليات القروض التجارية والقروض بضمان، وهنا لا يمكننا ان نتغافل عن مبلغ المنافسة الشديدة التي تلاقيها المصارف التجارية من المصرف الجديد واذا اعوزتنا الارقام لتحديد نتائج تلك المنافسة تحديداً علمياً فانه يمكننا الاستدلال على هذه النتائج عن طريق موازنة ارقام بنك مصر بما يقابلها من ارقام البنك الاهلي، واذا كان في مقدور بنك مصر ان ينافس البنك الاهلي مع ما لهذا من مكانة كبيرة فان منافسته للمصارف الاخرى لا شك أعظم وابلغ.

نعود الآن للكلام عن خصائص بنك مصر. تلك الخصائص التي تميزه عن غيره من المصارف التجارية في بلادنا. ولكن يحسن بنا قبل البدء في ذلك ان نشير الى ثلاث نقط هامة تتعلق ببعض الاعمال التي اشترك فيها بنك مصر مع الحكومة.

أولها: اتخذت الحكومة بنك مصر وسيطاً لتنفيذ سياستها القطنية التي رمت الى حفظ الاسعار في مستوى ثابت وفي الوقت نفسه، عال جداً. ولا نبغي هنا مناقشة تلك السياسة بل غرضنا من ذكر هذه الحقيقة ان نشير اولا الى ثقة الحكومة في بنك مصر من زيادة اعماله ومن الدعاية التي جاء بها قيامه بأعمال الحكومة.

ثانيهما: عهدت الحكومة الى المصرف ان ينوب عنها في منح قروض لجمعيات التعاون الزراعية ولصغار الصناع وفي حفظ اموال وحسابات بعض الهيئات الاخرى كمجالس المديريات، وطبيعي ان يجني بنك مصر من وراء ذلك فوائد جمة. على اننا نحب ان نتنبه الى مسألة خطيرة وهي ان قيام بنك مصر بمنح سلف صناعية (بالنيابة عن الحكومة) ربما كان سبباً من الاسباب التي عاقت ولا تزال تعوق تأسيس مصرف صناعي اكثر اختصاصاً من بنك مصر وذلك لان عمليات بنك مصر خففت ولو بعض الشيء من الحاجة المؤكدة الى مصرف خاص.

ثالثهما: كان للاعتبارين السابقين نتيجة هامة هي تغيير في سياسة الحكومة التي كانت ترمي الى قصر معاملاتها مع المصارف على البنك الاهلي وهذا التغيير فضلا عن انه يقلل من معاملة الحكومة للمصرف المذكور فهو لا يساعد على تطور البنك الاهلي الى مكانة مصرف مركزي بالمعنى الصحيح.

اما الخصائص الاخرى التي يمتاز بها بنك مصر فتكاد تنحصر في انشاء الشركات التجارية والصناعية. حقاً ان منشآت بنك مصر زادت زيادة عظيمة مطردة ولكن الحقيقة ايضاً هي ان ذوي الشأن راعوا دائماً ظروف البلاد الداخلية وحاجاتها ثم انهم عملوا دائما على أن يكون التوسع متناسباً مع قدرة الامة على الاكتتاب والانتفاع بالمشاريع الجديدة وتحاشوا — جهد المستطاع — ان يغامروا في سبل المضاربة وجل اغراضهم قيادة القوى المنتجة وارشادها الى سبل انهاض الامة اقتصاديا. وعلى ذلك فاشتراك بنك مصر في الشركات اشتراك محدود ولا نعني بهذا ان المصرف سوف يترك مؤسساته وشأنها متى امكنها الوقوف على اقدامها، كلا!

فصلة المصرف بالشركات باقية طالما بقي ممثلوه اعضاء في مجالس ادارتها.

على ان مجرد اشتراك بنك مصر — كمصرف تجاري — اشتراكا فعلياً في تأسيس شركات تجارية وصناعية مثير لامور لها خطورتها من الناحيتين النظرية والعملية. لان ذلك يتنافى مع المبادىء والقواعد المتبعة في أعمال المصارف التجارية وخصوصاً تلك المصارف التي تسير على النمط البريطاني. و يعتبر المفكرون الاقتصاديون ان اول واجب على المصرف التجاري ان يرعى مصالح عملائه الذين أولوه ثقتهم بوضع أموالهم تحت تصرفه فليتجنب المصرف اذن كل ما من شأنه حبس تلك الاموال حبساً لا يتيسر معه استردادها عند الطلب وعند ما تقضي الحاجة. ويعتبر المفكرون الاقتصاديون ايضاً ان اشتراك المصرف في انشاء الشركات قد يدعوه الى عدم الاكتراث بمصالح عملائه والتصرف في اموالهم تصرفاً غير مشروع بغية الحصول على ارباح عاجلة كثيرة او رغبة في اصلاح خطأ يعز على المصرف ان تظهر نتائجه.

ولكل هذه الاعتبارات قيمتها ووجاهتها ولا يعوزنا الدليل على صحتها في اوقات كثيرة ومواضع مختلفة في العالم وأمامنا الامثلة الحديثة من الحوادث المصرفية في النمسا والمانيا منذ بدء الازمة الحالية وسقوط بعض المصارف المهمة.

ونحن مع اعترافنا بصحة تلك الانتقادات في مجموعها لا ينبغي علينا ان نأخذها قضية مسلمة لها قيمة ثابتة في كل ظرف وفي كل زمان ومكان بل علينا ان ندرسها دراسة دقيقة مع ملاحظة الظروف الخاصة والبيئة العملية.

نحن نؤمن بوجود فروق كبيرة من حيث الضمان في توظيف اموال المصرف التجاري. فمثلا الاموال الموظفة في سندات حكومية قصيرة المدى اكثر ضماناً من القروض الممنوحة للبيوتات التجارية ذات المركز الممتاز والمكانة الثابتة. وهذه بدورها اكثر ضمانا من القروض الممنوحة لصغار التجار كما ان توظيف الاموال في القروض اليومية داخل الاسواق المالية اكثر ضماناً من توظيفها في قروض اخرى وهلم جرا. غير ان اهمية هذه الفروق تنقص كثيراً بل تكاد تنعدم عند حلول الازمات العصيبة وتزعزع الثقة المالية العامة.

أضف الى ذلك ان المصارف التجارية في بريطانيا — وهي انموذج المصارف التجارية — لا تمتنع ولو بطريق غير مباشر عن تسهيل انشاء الشركات ومدها بقروض مالية اثناء عملها.

ثم هناك اعتبار هام آخر وهو ان سبل توظيف اموال المصارف التجارية في الاقطار غير المتقدمة اقتصادياً محدودة جداً فالمصارف اذن مضطرة، نوعا ما، الى طرق باب الاشتراك في انشاء الشركات ولو ان في ذلك بعض الخطر. على ان الخطر الحقيقي من توظيف اموال الودائع في انشاء شركات تجارية وصناعية يأتي من مداومة الاتصال بتلك الشركات ومن المضاربة على مستقبل الشركات لأن من الطبيعي ان ينظر مديرو المصرف الى رؤسائهم بعين غير عين الناقد الامين وربما اخطأوا في تقديراتهم.

وهناك آراء لها قيمتها وكلها تؤيد اشتراك المصارف التجارية في انشاء الشركات متى توافرت شروط معلومة نلخصها في النقط الآتية

أولا — على المصرف ان يراعي مكانة عملائه التجارية لان

أصحاب الودائع تابعون لطبقات مختلفة من الشعب فنهم التاجر والموظف والوجيه وهلم جراء ومن المعلوم أن ودائع الطبقات المختلفة تتأثر بعوامل مختلفة وقد دلت التجارب على أن ودائع اصحاب المتاجر أقل الودائع ثباتا واكثرها عرضة للتقلبات السريعة. غير أن الامم التي في الادوار الاولى من التقدم التجاري ومصر من بينها — يغلب على اصحاب الودائع فيها أن يكونوا من غير طبقة التجار وعلى ذلك فجل ودائعهم تشابه أموالا موفرة أو على الاقل تتأثر بعوامل يمكن تحديدها أو التكهن بها قبل حدوثها وذلك يخالف الودائع التجارية

ثانيا — يجب على المصرف أن يجعل اشتراكه في انشاء الشركات لو سلمنا بفائدته ــ محدودا في القيمة وفي المدة وتستقل الشركات متى ما ثبتت قدمها في الحياة ولا يجوز للمصرف مطلقا أن يضارب على مستقبل أرباحها

ثالثا — يراعي المصرف أن تكون لمنتجات الشركات أسواق ثابتة اما لكونها ضرورية واما لكون الحكومة تحميها بالتعريفة الجمركية وفي كلتا الحالتين لاغضاضة في اشتراك المصرف في تاسيس شركات ومساعدتها على تثبيت قدمها ولايسوغ للمصرف أن يبدا أولا بانشاء الشركات ثم يطلب إلى الحكومة حماية منتجاتها حتى لو كان في ذلك ضرر للمصلحة العامة.

فاذا توفرت كل هذه الشروط جاز لنا أن نسلم بضعف أهمية الرأى المنادي بتجريم الاشتراك في انشاء الشركات التجارية والصناعية

وأما في حالة بنك مصر فيجب أن ننبه في بدء الامر الى أن القائمين بأمره مافتئوا مقدرين لاخطار الاشتراك غير المقيد وما زالوا على حذر من تلك الاخطار. واليك الاعتبارات التي يؤيدون بها سياستهم.

اولا : يراعي بنك مصر مبلغ الدرجة لصغيرة التي وصل اليها استعمال الشيكات بين اصحاب الودائع المصريين خصوصا ان الكثير منهم لم يسبق له معاملة المصارف قبل تأسيس بنك مصر. ويجوز لنا اذن أن نسلم بان جل الودائع عبارة عن اموال متوفرة لا تستعمل كغيرها اي كالودائع التجارية في اعمال تجارية . وعلى ذلك تقل ضرورة توظيف اموال المصرف بحيث يمكن استردادها في مدى قصير ولكن على الرغم من ذلك عمل بنك مصر على ايجاد احتياطي خاص لتحويل اشتراكه في انشاء الشركات حتى لقد اصبح مال هذا الاحتياطي يزيد على مساهمته فيها

ثانيا : اتبع بنك مصر سياسة اشراك الشعب معه اشراكا فعليا بعرض اسهم مؤسساته للاكتتاب العام . وخطة التدريج في التوسع التي سار عليها المصرف نفسه نموذج صالح لمشاريعه . ولكن يجب ان ننتبه الى ان الظروف الصالحة التي تسمح بعرض الاسهم او السندات على ابناء الامة لايتيسر حصولها حتى يكون في الامة افراد قادرون وراغبون في الاكتتاب وتقرير هذه الحقيقة يقودنا الى الاعتبار الآتي :

ثالثا — جرت العادة في السنوات التي سبقت تأسيس بنك مصر ان يحتفظ افراد الشعب بما يوفرون في شكل نقود او حلى او ينفقونه في شراء ارض زراعية او عقارات وتسبب عن ذلك ظاهرة كنز الذهب والفضة والاوراق النقدية وايضا ارتفاع غير طبيعي في اسعار الاراضي والعقارات لزيادة الاقبال عليها ولكن الحال تغيرت كثيراً عقب تأسيس المصرف المصري واقبل الناس على المساهمة في مشروعاته واصبح من الممكن استثمار اموال كانت فيما مضى لا تفيد الانتاج القومي في شيء

رابعاً — يعتقد القائمون بامر بنك مصر ونشاركهم في هذا الاعتقاد بان لمشاريعهم كلها منافع قومية بالغة لانها في مجموعها وسيلة عملية من وسائل زيادة الانتاج وتحسين حال الامن ولقد كانت المشاريع التجارية كلها في يد الاجانب الذين عاقتهم ظروف خاصة بسطناها في بدء المقال عن استثمار موارد البلاد على اكمل وجه . فلم يكن هناك مشروع مصري يعتد به ولم تكن المصلحة المصرية ممثلة في اي مؤسسة من المؤسسات الموجودة لا في مجلس الادارة ولا في الوظائف العادية فجاءت منشئات بنك مصر كمدرسة عملية للشبان المصريين وخففت كثيراً من غلواء الاجانب وتعسفهم واحدثت بعض الاتزان بين المصلحة المصرية والمصلحة الاجنبية وعملت على استغلال الموارد القومية بطرق خير من الطرق القديمة . وبهذه المناسبة يجب ان نذكر ان بنك مصر لم يظهر تعسفا في سياسة التمصير لانه اشرك

معه غيره من اصحاب رؤوس الاموال الاجنبية متى دعت الى ذلك المصلحة القومية وها هي شركات مصر لتصدير القطن وللطيران وللتأمين امثلة تؤيد ما نقول

خامساً — اضف الى كل ما تقدم الأثر الحسن الناتج من تشجيع الهيئات الحكومية لبنك مصر ومنشآته وسبق ان بينا الفائدة التي عادت على بنك مصر من جراء قيامه باعمال خاصة بالنيابة عن الحكومة غير ان تشجيع المنشآت جاء عن طريق تفضيل منتجاتها ومنحها بعض التسهيلات ثم فرض ضرائب جمركية لحماية بعض تلك المنتجات . ويجب ايضا ان نشير الى الروح الودية الموجودة بين بنك مصر وكثير من الادارات الحكومية .

سعر الفائدة والازمة الحاضرة

من المعلوم ان سعر القطع للاوراق التجارية هو عبارة عن الفائدة التي تؤخذ عن الديون (المخصومة) لاجل طويل او قصير . وقد اعتاد بنك فرنسا ، وبنك الريخ الالماني منذ عام ١٨٩٦ ان يقطعا بالسعر النظامي ، كل الاوراق التي تقدم لهما بدون تمييز ما . اما بنك انكلترا فيعتبر سعر القطع Bank Rate حـداً ادنى ويطلق لنفسه الحرية بتطبيق سعر اعلى من السعر الرسمي على الـكمبيالات التي يشتريها . ومهما كان من اختـلاف شروط الائتمان (التسليف) بين البنك المركزي والبنوك والشركات الاخرى التي تتعاطى اعمال القطع اي بين سوق العملة وسوق الاموال فان سعر القطع الرسمي الذي يتبعه البنك المركزي لبلاد ما يدل دلالة صادقة على سعر الفائدة الرائج في تلك البلاد .

وفيما يلي ننشر جدولين الاول لسعر القطـع والثاني لسعر الفائدة في اهم البلدان وهما :

الجدول الاول (سعر القطع)

اسماء البلدان	التاريخ	من	الى
لندن	٣٢/٦/٣٠	٢½ ٪	٢ ٪
باريس	٣٤/٥/٣١	٣ »	٢½ »
برلين	٣٢/٩/٢٢	٥ »	٤ »
نيويورك	٣٤/٢/١	٢ »	١½ »
امستردام	٣٣/٩/١٨	٣ »	٢½ »
بروكسل	٣٤/٨/٢٨	٣ »	٢½ »
روما	٣٤/١١/٢٦	٣ »	٤ »
سويسرا	٣١/١/٢٢	٢½ »	٢ »
فينا	٣٥/٢/٢٣	٤½ »	٤ »
وارسوفيا	٣٣/١٠/٢٦	٦ »	٥ »
طوكيو	٣٣/٧/٢	٤،٣٨ »	٣،٦٥ »
كلكتا	٣٣/٢/١٦	٤ »	٣½ »

الجدول الثاني (سعر الفائدة)

اسماء البلدان	آخر ١٩٢٩	آخر ١٩٣٠	آخر ١٩٣١	آخر ١٩٣٢	آخر ١٩٣٣	آخر ١٩٣٤	أول ١٩٣٥
لندن	٢½ ٪ – ٥ ٪	٣ ٪ – ٣ ٪	٢½ ٪ – ٦ ٪	٢ ٪ – ٢ ٪	٢ ٪ – ٢ ٪	٢ ٪ – ٢ ٪	٢ ٪
باريس	٣½ » – ٣½ »	٢½ » – ٢ »	٢ » – ٢½ »	٢½ » – ٢½ »	٢½ » – ٢½ »	٢½ » – ٢½ »	٢½ »
برلين	٧½ » – ٧ »	٤ » – ٥ »	٧ » – ٧ »	٥ » – ٤ »	٤ » – ٤ »	٤ » – ٤ »	٤ »
نيويورك	٥ » – ٤½ »	٢½ » – ٢ »	١½ » – ٣½ »	٢½ » – ٢½ »	٢½ » – ٢ »	١½ » – ١½ »	١½ »
امستردام	٥½ » – ٤½ »	٣ » – ٣ »	٢ » – ٣ »	٢½ » – ٢½ »	٤½ » – ٢½ »	٢½ » – ٢½ »	٢½ »
بروكسل	٤ » – ٣½ »	٣ » – ٢½ »	٢½ » – ٢½ »	٣½ » – ٣½ »	٣½ » – ٣½ »	٣ » – ٢½ »	٢½ »
روما	٧ » – ٧ »	٥½ » – ٥½ »	٥½ » – ٧ »	٥ » – ٥ »	٤ » – ٣ »	٣ » – ٤ »	٤ »
سويسرا	٣½ » – ٣½ »	٣ » – ٢½ »	٢ » – ٢ »	٢ » – ٢ »	٢ » – ٢ »	٢ » – ٢ »	٢ »
فينا	٧½ » – ٧½ »	٥½ » – ٥ »	٧½ » – ٨ »	٧ » – ٦ »	٥ » – ٥ »	٤½ » – ٤½ »	٤½ »
وارسوفيا	٩ » – ٨½ »	٦½ » – ٧½ »	٧½ » – ٧½ »	٧½ » – ٦ »	٦ » – ٥ »	٥ » – ٥ »	٥ »
طوكيو	٥،٤٨ » – ٥،٤ »	٥،٤ » – ٥،١ »	٥،١ » – ٦،٦ »	٥،١ » – ٤،٣٨ »	٤،٣٨ » – ٣،٦٥ »	٣،٦٥ » – ٣،٦٥ »	٣،٦٥ »
كلكتا	٥ » – ٧ »	٦ » – ٦ »	٦ » – ٨ »	٥ » – ٤ »	٣½ » – ٣½ »	٣½ » – ٣½ »	٣½ »

فمن الاطلاع على هذين الجدولين يمكننا ان نستنتج ان اسعار الفائدة في اكثر البلدان قد خفضت تخفيضا كبيرا.

وهذا ولا شك قد ساعد على انتعاش حركة الاعمال لمدى بعيد. غير ان هذا لا يكفي وحده في معالجة الازمة العالمية.

نعم ان كثيراً من الناس يعزون اسباب الازمة الحاضرة لفقدان الثقة بين المتعاملين ويردونها كلها لاسباب بسيكولوجية محضة وفاتهم ان تزعزع الثقة لم تنتج الا من وقوع حادثات مادية معينة كانعدام التوازن بين اسعار البيع ونفقات الانتاج اضطراراً او تعمداً من المسيطرين على زمام الامور. وهذا يفسر لنا السبب في فرار رؤوس الاموال من ميدان الاعمال، وبالتالي توقف المشاريع الجديدة، وانتشار البطالة، وضعف قوة الشراء عند جمهرة المستفيدين وغير ذلك.

فاذا اريد اعادة التوازن بين نفقات الانتاج واسعار البيع وجب ان يعمل على رفع هذه او تخفيض تلك. واهم الوسائل للوصول الى هذا الغرض، يبدو في تخفيض سعر الفائدة الذي يعقبه عادة تخفيض نفقات الانتاج. وقد يكون اثر هذه الوسيلة ناقصا ما دامت الحواجز الجمركية قائمة، والنقود (ادوات التبادل والتعامل) غير مستقرة.

البنوك في فلسطين (١)

بقلم الاستاذ محمد يونس افندي الحسيني ، بكلوريوس علوم في التجارة ، القدس

لقد كان في فلسطين قبل الحرب العامة ، الى جانب البنك السلطاني العثماني ، وبنك كريدي ليونيه وانجلو فلسطين ، عدد قليل من البنوك التي كانت تعمل لامد قصير ثم تختفي . ولم يكن في البلاد آنئذ كبير حاجة لايداع النقود في البنوك ، فقد كان كل ذي مال امينا على ماله يودعه بيته أو يخزنه او مكانا آخر ، وكان الناس يحجمون عن معاملة البنوك خوفاً من ان تكون فوائد القروض هي الربا الشرعي (٢) ولذلك ظلت البنوك — وكلها حينذاك اجنبية — تعمل باموال تأتيها من الخارج فتقرض طبقة معينة من التجار ويستقرض باقي الناس من اصحاب رؤوس الاموال من اهل البلاد

وبعد الحرب العامة طلبت الادارة العسكرية من بنك انجلو اجبشان ان يفتح له فروعا في فلسطين ويصبح بنكا تودع الحكومة اموالها اليه فصدع بالامر وعقد بضمان الحكومة للمزارعين قروضاً بمبلغ قدره (٥٧٦) الف جنيه مصري وزعت على المزارعين ليشتروا بها حبوبا وحيوانات تمكنهم من العودة الى مزارعهم بعد هجرها سنوات معدودات

ثم اخذ عدد البنوك الخاصة يزداد يوما بعد يوم ، وسجلت في البلاد بنوك اجنبية اخرى بحيث اصبح مجموع البنوك التي تعمل في فلسطين في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ مئة وستة كما يأتي :

النوع	العدد		المجموع
بنوك مسجلة في فلسطين			
تجارية	٦٨		
بنوك تسليف	١١		
جمعيات تعاون للتسليف	١٧	=	٩٦
بنوك اجنبية	١٠	=	١٠
			١٠٦

وقد انقطع عن العمل من البنوك التي سجلت قبل الحرب وبعدها بالتصفية او غيرها اثنا عشر بنكا اخرى بينها بنك واحد اجنبي ..

وليس من هذه البنوك عربية الا ثلاثة . البنك العربي ، والبنك الزراعي العربي ، والبنك الصناعي العربي ، والاخير منها اسس ولم يباشر العمل بعد . وقد جاءت هذه البنوك نتيجة حاجة ملموسة في البلاد فقامت بتنظيم جمع المال العربي وتوزيعه على العاملين من التجار والزراع بفوائد معتدلة وكانت مكانا تحفظ فيه الاموال العربية، وساعدت على زيادة الانتاج بين العرب وشجعت الايدي العربية العاملة، ويحق لنا ان نقيم في اليوم ٢١ من شهر مايس من كل سنة عيداً قومياً لانه مبدأ مساهمة العرب في فلسطين باعمال البنوك وهذا هو اليوم الذي تسجل فيه البنك العربي

اما البنوك الاخرى فمنها عشرة اجنبية وثلاثة وتسعون يهودية سجلت بموجب قانون الشركات في فلسطين رأسمال احدها عشرون جنيهاً فقط .

ولم يتعرض التشريع الفلسطيني للبنوك اللهم الا في قانون مصارف التسليف لسنة ١٩٢٠ — ٢١ وقانون الصرافة لسنة ١٩٢١ — ٢٢ والاول منها بحث في الضمانات التي يمكن لمصارف التسليف قبولها وفي الشروط التي يجب عليها مراعاتها قبل قبول الاموال غير المنقولة ضماناً على القروض ، والثاني بحث في الميزانيات والجداول التي على البنوك تقديمها الى مسجل الشركات واعلانها في مكاتبها مدة شهر واحد .

ولما كانت فلسطين ، على الرغم من انها بلاد تحت الانتداب هي اسرع من الممتلكات والمستعمرات البريطانية في اقتباس القوانين والانظمة الانكليزية ، ولما كانت النزعة في انكلترا ترمي الى تدخل الحكومة في شؤون البنوك (٣) — وقد بدأت

حكومة المملكة المتحدة مراقبة البنوك من يوم ان عدلت انكلترا عن قاعدة الذهب لذلك فقد رأينا حكومة فلسطين تنسج على منوال حكومة المملكة المتحدة ، فتعين في شهر نوفمبر سنة ١٩٣٣ لجنة للبنوك عهدت اليها

« ١ — النظر في امكان اتخاذ التدابير وتقديم التواصي في ذلك الشأن . —

أ — تحديد الحد الادنى لرأس المال الواجب تغطيته في ظرف سنة واحدة من تاريخ تسجيل البنك او التوصية باتباع اية طريقة اخرى مناسبة تؤدي الى تثبيت مكانة البنك المالية .

ب — تحديد الحد الادنى للنقد الاحتياطي الواجب وجوده في البنك بالنسبة للودائع

ج — تحديد طرق استثمار الاموال المودعة لاجال قصيرة او في الحساب الجاري لمدد قصيرة الاجل

د — اقرار جعل اية توصية تقدمها اللجنة شاملة لما قبلها

« ٢ — النظر في ضرورة تنقيح وتعديل التشاريع التالية وتقديم التواصي في ذلك الشأن . —

١ — احكام قانون الصرافة لسنة ٩٢١ — ٢٢ (٤)

ب — قانون مصارف التسليف لسنة ٩٢٠ — ٢٢

وقد عينت اللجنة من بينها لجنة فرعية قوامها خمسة اعضاء بينهم عربي واحد ، ليمثل مصالح العرب في البنوك ، ومحام يهودي يمثل مصالح البنوك الصغيرة ، ومندوب باركاس بنك وآخر عن انجلو فلسطين ومدير الخزينة . وبعد سبعة اجتماعات عقدتها اللجنة رفعت تواصيها الى السكرتير العام ، ومما جاء في هذه التواصي :—

١ — ان لا يسمح بتسجيل بنك — سواء بشكل شركة محدودة او جمعية تعاونية — رأس ماله المدفوع يقل عن خمسة وعشرين الف جنيه حسب رأي اكثرية اللجنة ، وعشرة آلاف جنيه حسب رأي عضو واحد.

وقد بدأ مسجل الشركات من العام الماضي يرفض تسجيل بنوك برأس مال مدفوع يقل عن عشرة آلاف جنيه .

٢ — ان تسري المادة السابقة على البنوك الموجودة في البلاد الآن ويعطي للتي يقل رأس مالها عن الحد الادنى لرأس المال المدفوع ، مدة ثلاثة سنوات لزيادته الى هذا الحد او تصفى تصفية اجبارية .

٣ — ان يحدد المندوب السامي اعلى حد من الفوائد تعطيه البنوك للمودعين مع مسائل اخرى تتعلق بالمديرين وفاحصي الحسابات وبتعيين لجنة استشارية مؤلفة من مدير الخزينة والمستر كلارك (باركاس بنك) والمستر هوفين (انجلو فلسطين) والمسيو لو بوفييه (بنك اوتومان) مع اثنين آخرين لم يعينا بعد لفحص ميزانيات البنوك .

ومن مقارنة النتائج التي توصلت اليها اللجنة بالبرنامج الذي درسته يتبين لنا ان هذه اللجنة لم تستطع تحديد حد ادنى للنقد الاحتياطي الواجب وجوده في البنك بالنسبة للودائع ، وقد كان من الخطأ ان يبحث في امر كهذا من اول الامر ، لان تحديد الاحتياطي النقدي بالنسبة للودائع مسألة تتوقف على ادارة البنك ولا يجوز ان تملى عليها ارادة ما ، بالاحتفاظ بنسبة معينة . على ان نسبة النقد الاحتياطي الى الودائع لدى بنوك لندن الكبرى يتفاوت بين ١٠ و ١٢ في المئة (٥) . وقد كان معدل نسبة النقد الى الودائع لدى البنك العربي خلال اربع السنوات الماضية من ٦ الى ٢٤ في المئة .

اما ان تحدد الحكومة اعلى حد من الفوائد تعطيه البنوك للمودعين فهو تدخل فعلي في عمل البنوك لا مبرر له البتة ، واما ان لا يكون بين اعضاء اللجنة الاستشارية عربي واحد يحافظ على مصالح العرب البنكية فامر مستغرب جدا ومخالف لابسط مبادىء العدل والانصاف ، لاننا مع احترامنا الكلي لحضرات اعضاء اللجنة نرى من الاجحاف ان توضع مصالح العرب تحت رحمة جماعة ليس بينهم عربي واحد على الاقل.

ولنعد الآن الى ما تقوم به البنوك في فلسطين من الاعمال . ان جميع البنوك في فلسطين بما فيها جمعيات التسليف التعاونية — تعطي قروضاً بخصم كمبيالات لآجال قصيرة او فتح اعتمادات لحسابات

جارية وقد كانت ثمة صعوبة في حصول العرب على قروض لآجال طويلة من قبل تأسيس البنك الزراعي العربي ولا سيما بعد ان صفت الحكومة البنك الزراعي العثماني واودعت ما تبقى من امواله لدى الخزينة . وقد قامت حكومة فلسطين على رأس عدد من الشركات الاجنبية فسجلت (شركة الرهنيات الزراعية الفلسطينية المحدودة الضمان (كذا) بتاريخ ٢٦ نيسان سنة ١٩٣٥ وجعلت من غاياتها:

ان تجمع المال بين حين وآخر باصدار سندات ... ثم تقرضه مقابل رهونات أولى على الاراضي الزراعية ... وان تحجز وتبيع المرهون .

وبتاريخ ١٦ يوليو سنة ١٩٣٥ حصلت على شهادة الشروع في العمل وهذه الشركة هي التي سماها البعض البنك الزراعي الحكومي.

وقبل ان اختم هذه الكلمة اود ان اشير الى سؤال كثيرا ماسمعته يتردد على الالسن وهو :

اذا كان مجموع النقد المتداول في فلسطين كذا من الجنيهات (وقد بلغ في آخر اغسطس سنة (١٩٣٥) ٥،٨٣٥،١٣٤ جنيها فلسطينيا) فكيف يمكن ان يكون لدى البنوك ودائع بقيمة اربعة عشر مليونا ونصف منها ٥،٣٣٩،٠٣٦ جنيهاً في البنوك المؤسسة في فلسطين والباقي في البنوك الاجنبية؟ وللاجابة على هذا السؤال نقول (٦) : —

ان الودائع التي ترد الى بنك ما ليست جميعها نقدا قانونيا متداولا في البلاد وانما قد ترد اليه شكات وحوالات على الخارج وقد يعطي هو الآخر مقابل ما يودع اليه من نقد او شيكات او حوالات، شيكات تودع لدى بنوك اخرى في فلسطين وقد يحصل البنك على موجودات جديدة ويخلق ودائع في دفاتره مقابل هذه الموجودات او قد يعطي شيكات على نفسه مقابلا لها وهذا يودع لدى بنك آخر كما ذكرنا. ومن هذا يتبين ان زيادة الموجودات لدى بنك ما من شأنها ان تزيد الودائع الموجودة لدى سلسلة البنوك في البلاد.

ومن هنا يتضح لنا انه من الممكن ان تبلغ الودائع لدى البنوك في فلسطين ستة عشر مليونا من الجنيهات بينما النقد المتداول في الايدي لم يزد في نهاية اغسطس على ٥،٨٣٥،١٣٤ جنيهاً.

---

(١) لقد استعملت في العصر العباسي كلمة « الجهبذة » لتؤدي معنى اعمال البنوك واستعمل « الجهبذ » ليعني صاحب البنك وعرفه تاج العروس بانه « الخبير المطلع على امور النقد » وقال ان اصل الكلمة فارسي. ولقد ارتقت الجهبذة في زمن الدولة العباسية حتى ان مال الجهبذة كان يرد في ميزانية الدولة كمادة خاصة ورد ذكرها في كثير من الكتب التي تبحث في دواوين الدولة واخبار الوزراء كتجارب الامم لابن مسكويه وتاريخ الوزراء لهلال الصابي ونشوار المحاضرة للتنوخي والمسالك والممالك لابن خرداذبة وكتاب الخراج لقدامه بن جعفر وغيرها.

(٢) «الربا الذي نهى الله عنه في كتابه وتوعد فاعله بما لم يتوعد بمثله على ذنب آخر هو ربا النسيئة الذي كان معروفاً في الجاهلية ... وهو ما يؤخذ من المال لاجل تأخير الدين المستحق في الذمه الى اجل آخر مهما يكن اصل ذلك الدين من بيع او قرض او غيرها . وهذا النوع هو الذي كان يتضاعف مرة بعد اخرى حتى يصير اضعافا مضاعفة ويستهلك جميع ما يملكه المدين في كثير من الاحيان» . صفحة ٥٥ من المجلد الحادي والثلاثين من مجلة المنار الغراء حيث عقب العلامة السيد محمد رشيد رضا على فتوى علماء الهند التي نشرتها حكومة حيدر آباد الدكن في الامصار الاسلامية ووزعتها على العلماء المشهورين طالبة منهم بيان آرائهم بالدليل الشرعي.

(٣) انظر صفحة ٣ من The Financial News ; May 13 — 1935 تحت عنوان Freedom and Control in the Banking World

(٤) انظر العدد (٤٠٨) من الوقائع الفلسطينية.

(٥) انظر بحث Creation of credit في مجلة Economist بتاريخ ١٨ مايس ١٩٣٥.

(٦) صفحة ١٧ من تقرير مدير الخزينة، ٣٥ — ١٩٣٤.

الحالة الاقتصادية في سوريا ولبنان

ملخص تقرير مجلس ادارة البنك السوري اللبناني عن سنة ١٩٣٤

افتتح عام ١٩٣١ في البلاد المشمولة بالانتداب الافرنسي بتحقيق البرنامج الاقتصادي الذي وضعه المفوض السامي .

ففي المنطقة الشمالية شرع بانشاء الخط الحديدي الجديد الذي يمتد حتى الحدود الشرقية الشمالية واصلاحلب بنصيبين، وسيصبح هذا الخط من اهم الخطوط الخارجية التي تنفذ الى قلب العراق وايران كما انه سيساعد على عمران اراضي الجزيرة العليا وتأهيلها بالسكان واستثمار خيراتها. وقد انتهت اعمال هذا الخط منذ شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٥ وشرعت المبادلة التجارية بين القطرين بواسطته .

وفي الجنوب انتهت الاعمال الفنية في تعبيد واصلاح طريق دمشق — بغداد في قلب الصحراء السورية ، وهي الطريق الطبيعية الثانية التي تنفذ الى القطر العراقي . هذا وفي الوقت نفسه قامت اعمال الاصلاح والتوسيع في مرفاء بيروت .

وفي سوريا الوسطى تتقدم اعمال الري بنشاط لا سيما الاعمال اللازمة لرفع مستوى مياه بحيرة حمص، وكذا انتهى في شهر حزيران مد انابيب البترول حتى طرابلس وشرع بتصدير البترول بصورة منتظمة بواسطتها .

ولقد شوهدت في نهاية ١٩٣٤ في مختلف المقاطعات السورية عودة الى النشاط الزراعي بحيث كان المحصول جيداً في ذلك العام. ففيها عدا هضبة حوران التي انتابها الجفاف ، كان المحصول غزيراً وجيداً اذ بلغ الناتج في القسم الشمالي من الجزيرة العليا وحدها ٦٠ الف طن من الحبوب ؛ وقد امن هذا الناتج ، بالاضافة الى محصول السهول الوسطى ، حاجة البلاد الداخلية وذهب قسم منه لفلسطين . وبلغ ناتج القطن في منطقة ادلب ٧٢ الف بالة بيعت في مختلف الاسواق الاوربية ، وقد بذلت جهود كبيرة لزيادة هذا الناتج عام ١٩٣٥ وتدل الاحصاءات الجمركية على نجاح هذه الجهود وعلى ازدياد محصول هذا العام عن ١٩٣٤ .

واما حركة التبادل التجاري فقد ظهر فيها نقص محسوس عن السنة التي سبقتها ، اذ بلغ مجموعها ٧٦٢،٥٤٨ طناً وكانت ٨٥٦،٩٤٦ طناً في عام ١٩٣٣ ، الا ان هذا الضعف نتج عن نقصان الواردات من ٧٢١،٢٣٠ الى ٥٩٣،٣٣١ طناً في حين ان الصادرات ازدادت من ١٣٥،٧٦١ الى ١٦٩،٢٠٧ طناً .

ان تقريرنا هذا سيكون ناقصاً اذا لم ينوه بالتقدم الحاصل في مواسم السياحة والاصطياف بفضل تقدم عمران الفنادق وقد ساهمت شركة فنادق الشرق الكبرى (الافرنسية) بجانب كبير من هذه النهضة .

وازدادت حركة النقل البري ٢٠٪ في سنة ١٩٣٤ عن سنة ١٩٣٣ ويشمل ذلك الركاب والبضائع .

ولا يزال المصرف يقدم للسلطات المحلية كما هي العادة مساعداته الفعلية الممكنة لدراسة وتحقيق المشاريع التي يقصد منها زيادة واردات البلاد المشمولة بالانتداب واصلاح طرق المبادلات التجارية ، وهكذا شرع في اذرع وحلب ودمشق

بالتسليف على الحبوب تنظيما لحركة تجارتها ، وقد تقرر فتح شعبة للغرض نفسه في القامشلي (الجزيرة العليا) وقد سهلنا تصدير الفواكه الحمضية بفتحنا اعتمادات خاصة بها اضف الى ذلك ان مديرية الزراعة في الجمهورية اللبنانية قد قدمت ايضا خدمات ثمينة في هذا السبيل .

اهتم المصرف بمساعدة بعض الصناعات المحلية ذات الصبغة العائلية والتي يمكن ان تكون دعامة الاقتصاديات السورية اللبنانية كتحويل المواد الزراعية ومحاصيلها ، كالصابون والزيوت، وغزل ونسج القطن والحرير، ثم صناعة السمن والجبن وغير ذلك من الصناعات التي تلقى رواجاً في الاسواق الداخلية.

ولم يعزب عن ذهننا ان بلاد الشرق الادنى نظراً لعدم وجود ايد عاملة مختصة ، ولحرمانها من المحروقات ، ولقلة موادها الاولية ، ستتخبط في الفوضى اذا حاولت الخروج عن نطاق الحالة الراهنة على الرغم من حماية الجمرك لها.

وهكذا لا نفتأ نفكر بان البلاد المشمولة بالانتداب لا يمكن ان تستعيد توازنها الاقتصادي الا باصلاح حالتها الزراعية وتربية مواشيها ، وذلك بتنظيم برنامج واسع للري اذ بذلك يمكنها تنمية محاصيلها وتصدير قسم عظيم منها الى البلاد المجاورة والاستفادة من الازدهار الاقتصادي الراهن في فلسطين .

ان محصولات القطن والثمار الحمضية والصوف والتبغ والموز يمكن ان تجد اسواقا في بلاد البحر المتوسط اذا روعي امر تحسين هذه المحصولات وتنظيم طرق خدمتها .

وقد لاحظنا ان اهتمام المصرف بالشؤون الزراعية والصناعية والتجارية السورية اللبنانية وتقديمه معلومات دقيقة عنها الى غرف التجارة الافرنسية قد ساعد فرنسا على حفظ مركزها كاكبر دولة تتعامل تجاريا مع سوريا ولبنان على الرغم من المنافسة الاقتصادية الاجنبية . ويجب ان نضيف الى ما تقدم اننا نعتقد بامكان توسيع نطاق التجارة الافرنسية في البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي بشرط ان تزيد في مقدرة سوريا ولبنان على الشراء. وقد نوه المندوبون الافرنسيون في المؤتمر الاستعماري الاقتصادي المنعقد اخيراً في باريس ، بالمنفعة التي يمكن ان تجنيها فرنسا بمنح سوريه بعض امتيازات جمركية تسهيلا لاصدار ما لديها من المحاصيل الى فرنسا .

الحالة التجارية في الشرق الادنى

خلاصة تقرير السر هربرت لورنس رئيس مجلس ادارة البنك العثماني ، تلاه في الاجتماع العمومي المنعقد في ١٨ — ٦ — ٣٥

نظرة عامة : يتحتم على الذين يعهد اليهم بمبالغ جسيمة من المال لاستغلالها ان يسيروا بحكمة وحذر وخصوصاً اناساً مثلنا ، وفي هذا الوقت الذي تكثر فيه التقلبات ، لا يدخل في عهدتهم اموال المساهمين فحسب ، بل امانات في بلدان مختلفة ، تندرج تحت نظم مالية متنوعة . فمن هذه الامانات ما يعتمد في حسابه على الجنيه الانكليزي ويتبعه في كل ما يلحقه من التقلبات في السعر ، ومنها ما يعتمد على الفرنك الفرنساوي ، او على الذهب.

لم يظهر في خلال السنة علاج ما لازالة الغموض الذي كان ولا يزال يسود نقود الدول من جهة ارتباط بعضها ببعض ، ولا لاعادة الثقة المالية وفتح الاعتمادات الدولية التي زاد في اضعافها المحاذرات والتخوفات السياسية فلم يحصل في سنة ١٩٣٤ ، كما تعلمون ، يحسن يذكر في الموقف العمومي .

الحالة في تركيا : حصل في تركيا انتعاش مدهش جدا وخصوصاً في الاشهر الستة الاخيرة من السنة . فقد نشطت السوق وزاد مقدار الصادرات للخارج ولا سيما لالمانيا وارتفعت الاسعار الى مستوى لم يعهد له مثيل في تركيا من سنين . فتضاعف سعر المرعز ، والصوف ، وازدادت اسعار التبغ ٦٠ بالمئة والشعير ٥٠ بالمئة . وكذا القمح والقطن فقد بيعا باسعار فاقت اسعارها في جميع اسواق العالم . والفضل في ذلك عائد الى زيادة الطلب اولا ، ثم الى تدخل الحكومة في تثبيت اسعار المحاصيل .

ومن علامات هذا النشاط التجاري في تركيا ان قيمة الكمبيالات التي قدمت الى « سنترال بنك » للقطع بلغت في ١٢ شهراً ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ١٣ ليرة تركية مقابل ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٨ في سنة ١٩٣٣.

وكانت التجارة الخارجية ايضاً في الاجمال مرضية وان يكن مقدار التبادل التجاري اقل مما كان في سنة ١٩٣٣ . فتمكن بنك الدولة « سنترال بنك » من وفاء جميع تعهدات الحكومة للدائنين من الخارج ، ومن زيادة الاحتياطي من الذهب في الوقت نفسه . ففي آخر سنة ١٩٣٤ ارتفعت نسبة التغطية للعملة المتداولة ، والعملة المودعة معاً ، الى ٨٣ ، ١٧ مقابل ٣ ، ١٢ في سنة ١٩٣٢ ومقابل ٨٧ ، ١٥ في السنة التي تلتها . ولا شك في ان هذا النجاح يحسب خطوة حسنة في سبيل الدنو الى اليوم الذي فيه يستطاع ايجاد نظام دولي للعملة يؤدي الى حرية ترويج الاموال في بلدان العالم.

وقد شمل هذا الانتعاش ايضا ايرادات الدولة فقد زادت في الاشهر السبعة الاولى من السنة المالية ١٩٣٤ — ١٩٣٥ بما لا يقل عن ٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ٢ ليرة على مثلها في السنة السابقة . وزاد مجموع الايرادات للسنة بمبلغ ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٣ ليرة على ما كان مقدراً لها .

الاهتمام بالصناعة : رأينا من حكومة تركيا في السنة الاخيرة اهتماما زائداً بتوسيع شبكة الخطوط الحديدية . فقد ارصدت لهذه الغاية مبلغ ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٤ ليرة ، قرضاً محلياً ، وتنوي بان تتبعه باخر لا يقل عن ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٣ ليرة تركية . وهي في الوقت نفسه تبدي نشاطاً غريباً في رفع المستوى الصناعي في البلاد ، سائرة في هذا السبيل على المبدأ الاقتصادي الوطني وهو تأسيس صناعات محلية تكفي لسد الحاجات المحلية رغبة في تقليل مقدار الوارد من المصنوعات الاجنبية ، ثم تشجيع الاهالي على اصدار مصنوعاتهم للخارج . وقد افتتحت تركيا هذا العهد الجديد في بلادها من يوم ان انشأت في أسكي شهر وفي ترهال معامل لتصفية السكر فاستغنت بما تنتج منه عن السكر الاجنبي . وهي اليوم تجد بلا

انقطاع في رفع بنايتين للنسج والحياكة، احداهما واقعة في قيصري والاخرى في قونية . والمأمول ان لا يمضي وقت طويل قبل ان ينضب الوارد من الاقمشة القطنية لتركيا . ولا تنتهي جهود الحكومة في احياء الصناعة عند هذا الحد فهم يفكرون في ادخال صناعة الحديد يستعمل فيها الفحم المستخرج من مناجم زنقولداق . وقد ازداد مقدار الصادر منه حتى وصل الى ٠٠٠ ، ٧٠٠ طن مقابل ٠٠٠ ، ٤٨٠ في سنة ١٩٣٣ . وزاد كذلك مقدار المستخرج من الكروم Chrome — وهو معدن يستعمل للتلوين ، من ٠٠٠ ، ٨٠ الى ٠٠٠ ، ١٣٠ طن . وفي تركيا غير هذا مناجم للنحاس في اورغاد نرى موعد استغلالها يقترب بسرعة.

اما مشروع خمس السنوات للانعاش الصناعي فلا تزال الحكومة ترعاه رعاية خاصة وتصرف على احتياجاته من الخزينة العامة.

واهتمام الحكومة في تحويل مشاريع الافراد الى مشاريع عامة قد بدأ في عدة انواع منها استرداد الامتيازات من الشركات الاجنبية فقد اشترت الحكومة الخط الحديدي « ازمير — قصبة » وخط استانبول بشروط حسنة لتركيا .

مركز البنك : ان النظام الذي تسير عليه تركيا في مراقبة اعمال البنوك لحماية اقتصاديات البلاد قد ادى الى تضييق دائرة اعمال المؤسسات المالية كمؤسستنا . وبموجب الاتفاق الذي ابرم بيننا وبين وزارة مالية تركيا في سنة ١٩٣٢ قد اغلقنا ١٥ فرعا من فروع البنك الثانوية التي لم نجن منها طائلة تذكر . ولم يمنعنا هذا التدبير من فتح فرع جديد في بلدة أيوالق بقرب الساحل المواجه لجزيرة مدللي وهذه البلدة تعد مركزاً مهما لتجارة الزيت . اما علائق البنك مع الحكومة فحسنة جداً وهي مؤسسة على الثقة المتبادلة.

القطر المصري : دلت حركة التجارة الاجنبية في سنة ١٩٣٤ على تحسن اذ بلغت قيمة الواردات ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٢٩ جنيه مصري مقابل ٠٠٠ ، ٧٠٠ ، ٢٦ في سنة ١٩٣٣ ، والصادرات ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٣١ مقابل ٠٠٠ ، ٨٠٠ ، ٢٨ جنيه في سنة ١٩٣٣ وقد بذلت جهود عظيمة لتنشيط الصناعة في مصر وان تكن مصر بلداً زراعياً محضاً . فرأينا مشاريع صناعية مختلفة قد نشأت وكان للحكومة نصيب في احياء هذه المشاريع بما فرضته من المكوس على المصنوعات الاجنبية لحماية المصنوعات الوطنية.

اما القطن ، وان يكن محصوله اقل من ذي قبل الا ان سوقه كانت رائجة ومن العوامل التي ادت لرواج سوقه بيع الحكومة للمخزون لديها منه . اما المشحون للخارج فقد بلغت قيمته ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٢٢ جنيه مقابل ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ١٨ في سنة ١٩٢٣ . فالحالة الاقتصادية في مصر في خلال السنة كانت حسنة وان لم تصل بعد الى الدرجة الاعتادية . والتحسن البادي في اعمال فروع البنك في القطر المصري يسير ببطء نظراً لما نلاقيه من منافسة البنوك الاخرى لنا .

فلسطين : اما في فلسطين فالنجاح حليف الحركة التجارية بفضل اطراد ما يدخل البلاد من الاموال ومن المهاجرين اليهود . فقد بلغت قيمة الواردات نحو ٠٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٥ جنيه اي بزيادة ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٤ على مثلها في سنة ١٩٣٣ وكذلك الصادرات فقد بلغت قيمتها ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٥ جنيه اي بزيادة ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ١ جنيه على مثلها في السنة السابقة. اما كون رصيد حساب التجارة لجانب الوارد فامره اعتيادي في فلسطين ولا عبرة لهذه الزيادة الفاحشة في قيمة الواردات على قيمة الصادرات في السنة الاخيرة مثلا اذ ان هذه الزيادة ناتجة من كثرة الطلب على المواد الغذائية ومواد البناء بسبب تدفق المهاجرين ، الا انه يعوض منها ما يرد للمؤسسات اليهودية من الاعانات وما يجلبه المهاجر اليهودي من راس المال وما ينفقه السائح في اثناء تجواله في البلاد . فالحالة المالية مرضية وخصوصاً اذا اعتبرنا الزيادة في رصيد حسابات الحكومة.

وقد كان لفروع البنك العثماني نصيب كبير في الاعمال التي ادت الى تنشيط الحركة التجارية.

العراق : اخصبت المزروعات في العراق واتت بغلات جيدة بيعت باسعار حسنة . وكان محصول البلح كذلك وافراً . اما

من جهة نقل العروض الى ايران عن طريق العراق فقد ضعفت الحركة كثيرا لحد ان تحول اهتمام التاجر العراقي من ايران لفلسطين وغيرها . وكان لهذا التحول تأثيره على اعمال البنك ادى الى نزول معدل الفائدة نظراً لوجود كميات كبيرة من المال في خزائن البنك ببغداد ، لم يكن سبيل لاستغلالها في ايران.

ايران : خف الطلب كثيراً على السجاد ، وعلى غيره من المنتجات الايرانية مما ادى الى خلق مصاعب خطيرة . يضاف الى ذلك ان الحكومة اخذت تراقب ما يرد وما يصدر من البضائع مراقبة دقيقة توصلا الى احتكار بعض اصناف الكماليات فاذا تم ذلك خسر التجار جانباً عظيما من الاعمال التجارية التي يتعاطونها ويكسبون رزقهم منها . ولم تخل محاولات الحكومة هذه من تأثير على اعمال البنك في ايران.

قبرص : اما في قبرص فقد حصل تحسن جلي في الحالة التجارية عامة ومن ادلة ذلك ما بدا في اعمال فروع البنك في انحاء الجزيرة من النتائج الحسنة.

سوريا ولبنان : ان الحالة الاقتصادية في البلاد الخاضعة للانتداب الفرنساوي شبيهة بما ذكرت عن حالة البلاد الاخرى . ولنا في هذه البلاد مصلحة نهتم بها بواسطة البنوك المرتبطة بنا فيها . وقد بدأت حكومات هذه الولايات منذ السنة الماضية تجني مع بنك سوريا ولبنان الكبير ، ثمرات البرنامج الموضوع للاشغال العمومية الذي رتبه المفوض السامي في آخر سنة ١٩٣٣ . وهذا البرنامج يرمي الى زيادة المحاصيل الزراعية ، واصلاح الطرق التجارية ، وتنشيط حركة السياحة . وان تحقيق هذه المشاريع من شأنه ان يضع للبلاد المنتدب عليها اساساً متيناً للعمران واطراد الرقي في المستقبل . وقد وجد بنك سوريا ولبنان انه بحالة يستطيع معها ان يزيد حصة السهم من ١٠ الى ١٢ ١/٢ بالمئة .

الارباح الموزعة : بلغ رصيد حساب البنك بعد خصم جميع المصاريف ٣٨٣، ٧٧ جنيهاً، واذا ضم اليه رصيد السنة الماضية البالغ ١٥٨ ، ٢٧ جنيهاً بلغ المجموع ٥٤١ ، ١٠٤ جنيهاً . ورأينا لذلك ان نوزع ثلاثة شلنات ، ربحا على اصحاب الاسهم على مقدار ما وزع في السنوات الاخيرة . وبعد خصم المبلغ المطلوب للتوزيع يبقى رصيد حساب البنك الصافي ٥٤١ ، ٢٩ جنيهاً.

الحالة المالية في الجزائر وتونس ومراكش

عن تقرير البنك العقاري للجزائر وتونس

مقدمة

لم يتحقق كل ما كان يرجى في اوائل عام ١٩٣٤ من تحسن الحركة الاقتصادية العالمية واستقرارها. فقد نشطت فرنسا في اعمال الاصلاح المالي العام وبذلت في سبيل ذلك كل مجهود لديها. ولما كانت قد دخلت في الازمة متأخرة فلا ينتظر ان تخرج منها سريعاً غير انها في خلال العام المنصرم لم تأل جهداً في تقوية مركزها وتحسين حالتها المالية بينما الامم الاخرى تنهك قواها في محاولات عظيمة.

فبنك فرنسا لم يتحول عن تطبيق قانون النقد في معاملاته الجارية، مطلقاً الحرية للذهب في دخوله وخروجه حتى زاد مخزونه منه في آخر عام ١٩٣٤ نحو ٥ مليارات مما جعل سعر الفرنك ثابتاً وضمانه متيناً.

وفطنت الحكومة لما ينتج من الفوائد من تنمية المعاملات بينها وبين ممتلكاتها ومستعمراتها في الخارج فدعت الى عقد مؤتمر اقتصادي يبحث في توطيد تلك المعاملات وتوسيعها وقد استمر المؤتمر اربعة اشهر بدرس حالة تلك الممتلكات وعلاقاتها ووسائل القضاء على الصعوبات التي تواجهها في الحال الحاضرة، كاستحالة تصريف منتجاتها الزراعية والمعدنية باسعار موافقة نظراً لوفرة الحاصلات، وسد بعض الاسواق في وجهها، وتقييد استنفادها.

ولقد اثرت حالة البلاد التي نعمل فيها (شمال افريقيا) على حالتنا المالية فاضطرتنا لتخفيض نفقاتنا. ومع ذلك فقد بلغت ارباحنا في هذا العام ٣٧، ١٤٦، ٢٢٢، ١٣ فرنكا يقابلها في العام السابق ٨٠، ٢٩١، ٢٠١، ١٣ فرنكا، وعليه فقد وزعنا ارباحنا بحايضاهي ربح العام الماضي ورحلنا مبلغ ٣،٣٦٧،٥١١،٩٥ للسنة القادمة.

الجزائر: بلغت تجارة الجزائر الخارجية عام ١٩٣٤ نحو ٠٠٠، ٠٠، ٤١٥، ٧ فرنك يقابلها في العام السابق ٠٠٠، ٠٠٠، ٨٨٩، ٧ فرنك فنقصت بمقدار ٤٧٤،٠٠٠،٠٠٠ فرنك. وتقدر الواردات بنحو ٠٠٠، ٠٠٠، ٩٧٣، ٣ فرنك والصادرات ٠٠٠. ٠٠٠، ٤٤٢، ٣ فرنك.

ولما كانت حاصلات الخمور متوافرة في الجزائر وفرنسا نفسها، اذ بلغ مجموعها في عام ١٩٣٤ نحو ٣٩٠، ١٨٦، ٩٧ هكتو لتراً مقابل ٨٢٣، ٤٢١، ٦٦ هكتو لتراً في العام السابق وكان نصيب الجزائر من الانتاج ٧٧٨، ٠٤٢، ٢٢ هكتو لتراً مقابل ٩٥٦، ٧٣٠، ١٦ هكتو لتراً في عام ١٩٣٣، ارتبكت اسواق الخمور وتأثرت اسعارها تأثيراً سيئاً دعا الحكومة الى سن قانون يرمي الى تصريف الكميات الزائدة من جهة وتحديد الانتاج من جهة اخرى حتى يعود الى السوق نشاطها الطبيعي. اما معادن الفوسفات والحديد في الجزائر فحالتها حسنة بعكس معادن الرصاص والزنك في افريقيا الشمالية فان سوقها مرتبكة. ولهذا اصبحت الحكومة تعد الوسائل

اللازمة لحماية المنتجين بفرض ضرائب خاصة على استيراد هذه المعادن وادخال نظام المحاصة في تجارتها. وسيخصص ما يحصل من هذه الضرائب لتوزيع بعض الجوائز على منتجي الزنك والرصاص في فرنسا وممتلكاتها.

تونس: وقد اصاب تونس ما اصاب الجزائر غير انها بالنظر لضيق مساحتها وانتاجها الزراعي وعدم تمتع حاصلاتها بما تتمتع به حاصلات الجزائر بسبب دخول هذه في الاتحاد الجمركي الفرنسي، كان وقع الازمة عليها اشد لانها تجد صعوبة كبرى في تصريف الزائد من منتجاتها.

وقد بذلت حكومة تونس للتخفيف عن الزراع جهوداً ومساعي عظيمة منها البنك الذي انشاته في كانون الثاني ١٩٣٤ للتسليف وتصفية الديون وقد شرع البنك حالا بالعمل معتمداً على المساعدات المالية التي كان يقدمها له بنكنا والمؤسسات المالية الاخرى المشتركة في تأسيسه.

وقد بلغت تجارة تونس الخارجية ١،٩٢٤،٨٠٧،٠٠٠ فرنك في عام ١٩٢٤ يقابلها ٢،٠٥٤،٨٠٣،٠٠٠ في العام السابق. وبلغت الواردات ١،٢٥٠،٥١٠،٠٠٠ فرنك عام ١٩٣٤ مقابل ١،٣٦٨،٩١٧،٠٠٠ في العام الذي قبله والصادرات ٦٧٤،٢٩٧،٠٠٠ فرنك مقابل ٧٤٥،٨٦٩،٠٠٠ فرنك في عام ١٩٣٣

ولما كان تصدير ناتج الخمور الفرنسية البالغ في عام ١٩٣٤ نحو ١،٧٠٠،٠٠٠ هكتولتر الى فرنسا مع الاعفاء الجمركي مستحيلا، فقد سنت الحكومة قانونا يحول دون اي توسع في زراعة الكروم، ويحظر بيع ما تقل درجته منها عن ١١، ويضطر الزراع الى اقتلاع قسم كبير من الاشجار المغروسة بالكرمة وذلك تنشيطاً للسوق وتشجيعاً للتجارة.

وبلغ انتاج الزيت ٦٠٠،٠٠٠ قنطار افرنسي في عام ١٩٣٤ وبعد ان مالت اسعاره للهبوط، عادت فارتفعت قليلا في آخر السنة لكنها لا تزال قليلة الجدوى.

وتحسنت حالة المعادن التونسية كالفوسفات والحديد وقد بلغ ناتج الاخير ٥٤٦،٠٠٠ طن مقابل ٢٩١،٠٠٠ لعام ١٩٣٣. ولا تزال تصدير الفوسفات يتم تحت اشراف بنك Compatoir Algéro Tunisien بكل نجاح وبلغ ما شحنته شركة فوسفات جبل مدللا ٣٤١،٤٠٩ اطنان مقابل ٢٧٣،٦٤٤ طناً في عام ١٩٣٣.

مراكش: كان مجموع تجارة مراكش الخارجية ١،٩٨٦،٠٠٠،٠٠٠ فرنك في عام ١٩٣٤ يقابله ٢،١٣٢،٠٠٠،٠٠٠ في العام السابق. فبلغت الصادرات ٦٦٧،٠٠٠،٠٠٠ فرنك والواردات ١،٣١٩،٠٠٠،٠٠٠ يقابلها في عام ١٩٣٣ ٦٠٠،٠٠٠،٠٠٠ و ١،٥٣٢،٠٠٩،٠٠٠ فرنك لكل منهما.

وتدل هذه الارقام على تناقص في التجارة الخارجية تبلغ نسبته نحو ٥٠ ٪ منذ سنة ١٩٢٩ وذلك بسبب هبوط الاسعار وخصوصاً تقلص المبادلات التجارية. ومما يستحق الذكر ان النظام الجمركي في مراكش لم يطرأ عليه اي تعديل منذ توقيع معاهدة الجزيرة ١٩٠٦ التي تنص على معاملة البضائع الاجنبية بما فيها الفرنسية على قدم المساواة حين دخولها البلاد وهذا ما يغل يد حكومة مراكش عن اتخاذ الوسائل الجمركية لحماية صادراتها، مما دعا الحكومة الشريفية الى القيام بمفاوضات متعددة للخروج من هذا المأزق.

وقد احتفظت فرنسا بمكانتها التي احتلتها منذ امد بعيد بين معاملي مراكش الا ان اليابان ازدادت صادراتها لهذه البلاد زيادة عظيمة فارتفعت مؤخراً من ٦٥،٠٠٠،٠٠٠ فرنك الى

١٠٧،٠٠٠،٠٠٠ فرنك في حين ان ما تصدره مراكش اليها لا يتعدى بضعة ملايين فرنك

اما حاصلاتها الزراعية فقد كانت مرضية كماً ونوعاً. غير ان مراكش لا تستطيع ان تصدر الى فرنسا اكثر من ١،٨٠٠،٠٠٠ قنطار فرنسي من القمح وما زاد على ذلك من الحبوب تطرفه في الاسواق العالمية حسب الاسعار الجارية

وقد شحن مكتب الفوسفات ١،٢٦٦،٧٩٦ طناً يقابلها ١،١٠٧،٣٣٣ طناً لسنة ١٩٣٣ اي زيادة ١٦٠،٠٠٠ طن تقريباً

اما استخراج الرصاص والزنك والمنغنيز فقليل لا يستحق الذكر

اصلاح النظام النقدي في سوريا

للاستاذ سعيد حماده مدرس الاقتصاد العملي في جامعة بيروت الاميركية

يمكن ان نلخص العيوب الرئيسية في النظام النقدي السوري ونتائجها بما يلي :

١ — ان نظام قاعدة كمبيو الفرنك بعيد في تركيبه عن البساطة وغير مضمون الثبات . فان الحق الاساسي في الاسترداد، الذي يدعم قيمة الليرة السورية ، لاتفهمه اكثرية الشعب الكبرى. كما ان ثبات هذه الليرة يتوقف على متانة السياسة المالية ودوامها في بلاد لا يصل اليها نفوذ سوريا . امـا ان تركيب القاعدة متناه في دقته وفوق مـا تدركه اكثرية الشعب السوري فهذا مالا يجادل فيه؛ واما عدم التيقن من ثباته فهذا قد تبرهن بالوقائع الفعلية . ولذلك فان قاعدة كمبيو الفرانك لم تنل ثقة الجمهور. وعدم الثقة بدوره هو السبب الجوهري في استبقاء العادات غير الاقتصادية كادخار النقود وعدم الميل الى توظيفها

٢ — وكان من نتائج هذه العيوب ومن التلاعب في النقود الذي سبق عهد الانتداب، ان بقي النظام النقدي بعيدا عن التوحيد. فهو يتضمن (ا) نوعين رئيسيين من وسائط المبادلة لارابط بينهما (نقود سوريه، بما فيها الورق والقطع الثانوية، ونقود تركية ذهب، والكثير منها مدخر) وتؤلف الاولى نحو عشرين بالمئة والثانية نحواً من ٧٨ بالمئة من مجموع النقود (ب) قاعدتين رئيسيتين غير مرتبطتين (قاعدة كمبيو الفرنك الرسمية ووحدتها النقدية ، الورقة السورية ، وقاعدة الذهب المعتادة ، ووحدتها النقدية الليرة التركية) (ج) وحدتين للاثمان في السوق غير مرتبطة الواحدة منهما بالاخرى (الغرش السوري ، الذي هو جزء من مئة من الليرة السورية، والغرش التركي الذي لا وجود له كقطعة نقدية والذي تختلف قيمة نسبته لليرة التركية الذهب بين محل وآخر وله في بعض الاسواق قيم مختلفة تتوقف على البضائع المساوم عليها) فكان من نتيجة هذا النظام المعقد انه خلق صعوبات في التجارة وفي الحسابات وعرقل تنقل رأس المال النقدي في البلاد بين المحلات التي تستعمل قواعد مختلفة .

وبالنظر لهذه الحالة فالنظام النقدي يستدعي اصلاحاً جوهرياً. ومن المستطاع وضع هذا النظام على اسس بسيطة ذات ثبات اكيد؛ فان ظروف الشعب السوري الخاصة تجعل البساطة في النظام النقدي والتيقن من ثبات وحدة النقد ، بالنسبة الى الذهب على الاقل ،من المقتضيات الجوهرية . فبدون هذه الامور لا يمكن ان تتكون الثقة بثبات النقد ، وبدون هذه الثقة لا يمكن لغير المتعلمين ان يبدلوا من عاداتهم غير الاقتصادية كالادخار وعدم الميل الى توظيف الاموال، الامرين اللذين هما شر العوائق في سبيل التقدم الاقتصادي في سوريا، ولا ان يقلعوا عن استعمال قواعد ووسائط للتبادل مختلفة هي عقبات في سبيل التجارة وتنقل الاموال

ان الاساليب التي يستطاع بها مداواة علل هذا النظام يمكن حصرها بثلاثة : اولا — اتخاذ قاعدة كمبيو ذهب. ثانيا — اتخاذ قاعدة سبائك ذهب ، ثالثا — اتخاذ قاعدة نقود ذهب . وسيتناول البحث كلا من هذه القواعد على حدة قصـد التوصل الى معرفة ايتها اكثر ملائمة لسوريا .

قاعدة كمبيو الذهب كاحد الحلول

يمكن تحويل قاعدة كمبيو الفرنك الى قاعدة كـمبيو ذهب بان يكلف بنك الاصدار عوضا عن القيام بابدال الليرات السورية بفرنكات وهذه بتلك لدى الطلب، بان يشتري ويبيع ، الى مـدى غير محدود بسعري استيراد الذهب وتصديره بحسب ترتيبهما ، نقود اي بلد رئيسي من بلدان قاعدة الذهب.

فبذلك يكون الجزء المطلوب للاسترداد من الاحتياطي موزعا بين البلدان الاجنبية المهمة ذات قاعـدة الذهب بدلا من ان يكـون مجمعا كله في بلد واحد . واما الجزء الآخر الباقي فيستثمر بسندات اهلية واجنبية وباوراق تجارية.

ان لقاعدة كمبيو الذهب افضلية على قاعدة كمبيو الفرنك لانها تجعل النقود المرتبطة بها اوفر ثباتا من حيث علاقتها بالذهب . ومع

انه من الممكن ان يخرج بلد من قاعدة الذهب، فمن المستبعد كثيرا ان تخرج عنها دفعة واحدة ، كل البلدان الرئيسية التي على قاعدة الذهب. ففي حرية تنقل الاحتياطي تحتفظ النقود بعلاقتها بالذهب .

وبناء على ذلك فان فرض شرط قانوني يربط الورقة السورية بنقود اكثر من بلد واحد من بلدان قاعدة الذهب يعني تحسينا كبيراً . اذ يصبح سعر التعادل مع الذهب محددا بقانون وتصبح النقود المحلية قابلة الاستبدال بالنقود العالمية حسب مشيئة حامليها . وحينئذ يصبح ثبات الليرة السورية امراً محققا تقريبا . ولا يستهدف للخطر الا في حالة ازمة مالية عالمية حادة كالتي تقاسيها الآن او في حالة حرب عالمية . وعلى كل ففي حالات مثل هذه لا بد لسوريا من ان تتأثر مباشرة او غير مباشرة ، حتى ولو كانت نقودها مرتبطة مباشرة بالذهب فليس ثمة ما يضمن مقدرتها على البقاء على قاعدته .

على ان قاعدة كمبيو الذهب لا تخلو من العيوب . فمع انها تضمن ثبات النقد من حيث نسبته الى الذهب لكنها ليست لها البساطة الضرورية للحصول على ثقة الرأي العام السوري بالورق النقدي . فان نظام قاعدة الكمبيو يفوق ادراك الاكثرية من جمهور الشعب لان غير المتعلمين لا يرون شيئا محسوسا وراء النقود الورقية ضامنا لقيمتها ، عدا ان الاختبار السابق بقاعدة كمبيو الفرنك يقف عائقا عظيما في سبيل الوصول الى الثقة باية قاعدة كمبيو كانت ، فان تقلب قاعدة كمبيو الفرنك ونتائجه المشؤومة عالقة في اذهان الشعب والاكثرية منه لا تميز بين قاعدة كمبيو وبين كمبيو ذهب . وبالنظر الى ما تقدم فان قاعدة كمبيو الذهب لا تكتسب ثقة الجمهور وبالنتيجة لا تحول الشعب عن عادة الادخار وعن عدم الميل الى توظيف النقود.

فللحصول على ثقة العموم يجب على النظام النقدي ان يسند النقد بدعائم مضمونة وثابتة ومحسوسة اكثر مما تمكن الحصول عليها باستعمال قاعدة كمبيو ذهب . وليس للرأي العام السوري ،في ظروفه ثقة كافية الا بدعامة واحدة لنقده وهي الذهب. ويتطلب ايجاد حلقة اتصال حقيقية واضحة ملموسة بين نقد البلاد والذهب، حلقة تضمن الاستبدال الخارجي للنقد الورقي بمعدن الذهب بل الاسترداد الداخلي ايضا . اما اي الاثنين هي الاكثر ملائمة اقاعدة السبائك الذهب ام قاعدة النقود الذهب فذلك ما يقتضي له التبصر.

قاعدة سبائك الذهب كاحد الحلول

يمكن ان توضع قاعدة سبائك الذهب بتشريع يفرض على بنك الاصدار شراء وبيع سبائك الذهب ، بدون ان يحدد القصد من ذلك باسعار مقررة نسبة الى سعر تعادل محدد بين الليرة السورية والذهب ولكن بكميات لا تقل عن حد ادنى معين . وقيام البنك بهذا الواجب يكفل ثبات القيمة الذهبية للورقة السورية وثباتها ايضاً بسوق الكمبيو ضمن حدي الذهب المتناسبين مع سعر التعادل المحدد .وبهذه الطريقة يصبح الذهب مقياس القيم . فترتبط الليرة الورق بالذهب لا بالفرنك الفرنسوي او بأي نقد آخر او بأية مجموعة من نقود اخرى . ويودع الاحتياطي في سوريا ؛ وبذلك يصان الاستقلال الداخلي بالامور النقدية. ومن الوجهة النظرية يسحب الذهب التركي وغيره من النقود الاجنبية من التداول فتتجمع كلها في بنك الاصدار . وليس من الضروري ان يكون مقدار الذهب المجمع مساويا للاوراق الصادرة ما دام كافياً لأن يقوم بحاجة الطلب عليه. وبذلك يمكن الاقتصاد باستعمال الذهب ، نظريا ، ولكن ليس الى مثل درجة الاقتصاد الذي ينشأ عن قاعدة كمبيو بدون احتياطي من الذهب .

ان لقاعدة سبائك الذهب من وجهة نظر سوريا ارجحية بارزة على أية قاعدة من الكمبيو لانها أبسط من سواها فهي تجهز النقود بحق استرداد يسهل فهمه على غير المتعلمين وبدعامة محسوسة باللمس والبصر. والموجب القانوني بمشترى وبيع سبائك الذهب باوراق البنك النقدية بدون حد وبأسعار محدودة، يؤسس النقد على الذهب بطريقة أثبت وبشكل اوضح.

ومع ان لقاعدة سبائك الذهب هذه المزايا فهي ليست القاعدة الاكثر ملاءمة لسوريا لان سحب النقود الذهب من التداول ومن صناديق الادخار يصعب جداً لدى التطبيق العملي. ان لم يكن مستحيلا. فان اكثرية جمهور الشعب مولعة بالنقود الذهب وقد اظهر الاختبار انها لا تحيد عنهـــا ولو تحت أشد العقوبات. وحق

الاسترداد بسبائك ذهب يهم البنوك وتجار السبائك ولا يهم له جمهور العامة مباشرة. ومع ان قاعدة سبائك الذهب ابسط واقوى دعامة ملموسة من اية قاعدة كمبيو كانت فهي غير مفهومة فهما كافياً واسسها غير واضحة وضوحاً جلياً لتوحي الثقة التامة الى غير المتعلمين. ثم ان عدم التمكن من سحب نقود الذهب من التداول وصناديق الادخار يكون عاملا ضد الاقتصاد في استعمال الذهب، المعزو الى قاعدة سبائك الذهب ويحول ايضاً دون توحد النقود المتداولة.

قاعدة النقد الذهب كأحد الحلول

ان الحل الثالث، والمفضل على سواه، هو قاعدة النقد الذهب او قاعدة الذهب مع تداوله كعملة. فيقترح ان يسمح بحرية تنقل الذهب من البلاد واليها وان يفرض على بنك الاصدار، بموجب تشريع، بان يسترد اوراقه بالنقد الذهب لدى الطلب وان يعطي، باعتبار كونه وكيلا للدول السورية، نقودا ذهبا بدلا من سبائك الذهب وان يشتري الذهب بأوراقه النقدية لاي مبلغ كان بسعر محدود، وان يسترد كل النقود الثانوية بنقود ذهب. فان القيام بهذه الشروط يجعل النقود الذهب مقياساً ويضمن للنقود الورق بقاء قيمتها الذهبية ثابتة وكذلك يضمن ثبات اسعار الكمبيو، ضمن حدي الذهب، مع البلدان التي على قاعدة الذهب.

ان قاعدة النقد الذهب، من وجهة النظر السورية تتمم المقتضيات الجوهرية من حيث البساطة والوثوق من ثبات العملة بالنسبة الى الذهب. فانها تمد الورق النقدي بحق الاسترداد بشكل يفهمه غير المتعلمين فهما تاما، وبدعامة ملموسة وبارزة الوضوح لعامة الشعب. وبالاختصار ان لها الخواص الضرورية لايحاء الثقة التامة الى سكان سوريا. ولترويج عادات الصرافة وتوظيف المال ولتقليل عادة الادخار. فيتيقن الشعب ان تأدياته بطريقة التوظيف او الايداع في البنوك ستعاد ليده بقيمتها نفسها ذهباً، وان باستطاعته دائما الحصول على النقود الذهب مقابل الورقة السورية وبدون خسارة.

وبالثقة العامة والقبول الشامل لا يبقى من حاجة لاستخدام قواعد مختلفة ووحدات مختلفة في اثمان السوق ولا انواع مختلفة من وسائط المبادلة غير مرتبط بعضها ببعض. وبالنتيجة تزول كل مساوىء عدم التوحد النقدي ويصبح رأس المال النقدي اكثر تنقلا بين المناطق المختلفة، وبين الاستثمارات، وتسهل التجارة والحسابات.

وهذه القاعدة المقترحة لا تستلزم نفقات اضافية. فان الذهب اللازم للتداول موجود الآن. والذهب الذي تقضي به حاجة بنك الاصدار لاحتياطي الورق والودائع يمكن الحصول عليه بدون لزوم للاستلاف. ان النقود الذهب المتداولة، من تركية وغيرها، كافية لايجاد الذهب اللازم للنقود الذهب الجديدة. وما دام هؤلاء الذين يتمسكون باستعمال النقود الذهب يستعملونها الآن، فان زيادة الطلب على الذهب، ان حصلت، فستكون بكميات ضئيلة جداً. وان رصيد الجزء التأميني Fiduciary من احتياطي النقد الموظف في فرنسا مع الذهب الموجود حالياً في احتياطي النقد يكفي تقريباً للقيام بحاجة احتياطي الذهب الضروري للاوراق النقدية والتزامات بنك الاصدار من حيث الودائع. واذا اتخذ بيان البنك عام ١٩٣٢ اساساً، فان هذه الموجودات تؤمن احتياطياً من الذهب يزيد عن ٤٠ بالمئة. وعدا هذا فان البنك قد وظف بصورة دائمة نسبة كبيرة من ودائعه في سندات الحكومة الفرنسوية وقد بلغت هذه الاستثمارات سنة ١٩٣٢ نحواً من ٥٠ بالمئة من مجموع الودائع المطلوبة من البنك. ولتجهيز الذهب الاضافي المقتضي للاحتياطي يمكن الاتجاه الى بيع قسم من هذه الاستثمارات. ان الموارد المذكورة للحصول على الذهب لا تشمل الذهب المنتظر خروجه من صناديق الادخار. وليس من الخطأ ان نعتقد ان مجرد ادخال قاعدة النقد الذهب سيزيد في الثقة لدرجة يخرج معها ذهب كثير من صناديق الادخار الى التداول او الى احتياطي البنوك.

ان مبلغ الذهب الذي يجب ان يؤخذ من فرنسا بنتيجة استبدال الجزء التاميني من احتياطي تداول الورق والجزء اللازم من المال الموظف الذي يمثل الودائع المطلوبة من البنك، هو مبلغ صغير نسبيا الى حد لا يخشى منه احداث اي اضطراب في تلك البلاد. فعلى اساس ان تكون دعامة النقد والودائع احتياطيا من الذهب قدره ٥٠ بالمئة. يكون المبلغ المطلوب من الذهب معادلا لنحو من مليونين ونصف المليون من الليرات التركية الذهب. فاذا ذكرنا مقدار الذهب الجاهز في فرنسا، ترى ان هذا المبلغ لا يؤثر على التسليف ولا على الاثمان في فرنسا.

الحالة الحاضرة فى البنوك الانكليزية

ظهر في السنة الاخيرة نشاط يذكر في اشغال البنوك الانكليزية ، واتساع في مدى اعمالها ولا سيما في حساب الاموال الموظفة فقد زادت قيمتها في شباط الماضي ٤٦،٣٠٠،٠٠٠ جنيه على مثلها في التاريخ نفسه من سنة ١٩٣٤ وكذا القروض القصيرة الاجل فبلغت الزيادة فيها ٩،٥٠٠،٠٠٠ ج ، وحساب القطع ١٥،١٠٠،٠٠٠ ج ، والاستسلاف ١٣،٨٠٠،٠٠٠ ج والنقد ٤،١٠٠،٠٠٠ ج . اما الودائع فكان مقدار الزيادة فيها ٨٦،٧٠٠،٠٠٠ ج . كما يتبين من الجدول التالي :

	شباط ١٩٣٤	شباط ١٩٣٥
النقد	٢٠٩،١٠٠،٠٠٠	٢١٣،٢٠٠،٠٠٠
قروض قصيرة الاجل	١١٧،٥٠٠،٠٠٠	١٢٧،٠٠٠،٠٠٠
القطع	٢٤٩،٨٠٠،٠٠٠	٢٦٤،٨٠٠،٠٠٠
الاموال الموظفة	٥٦٠،١٠٠،٠٠٠	٦٠٦،٤٠٠،٠٠٠
السلفات	٧٤١،٩٠٠،٠٠٠	٧٥٥،٧٠٠،٠٠٠
الودائع	١،٨٦٧،٤٠٠،٠٠٠	١،٩٥٤،١٠٠،٠٠٠

على ان هذه الزيادة في الودائع تعد كانها لم تكن اذا اعتبرنا الزيادة في النقد وفي القروض القصيرة الاجل او عند الطلب ، ثم النقص في السلفات . واذا كنا نتخذ احصاءات البنوك قياساً على الحالة الاقتصادية العامة في البلاد ، فالتبدل الذي حصل في اثناء السنتين الاخيرتين ادى الى زيادة اوراق النقد الموضوعة للتعامل ، والى تقلص الاستلاف من البنوك والى عدم تغيير مقام الودائع تغييراً عملياً . الا انه حصل على الارجح تحول في حساب الودائع فما كان مودعا لاجل ما قد تحول لحساب جار . وعليه فالنقود التي يتداولها الناس اليوم اكثر من مثلها في السنتين الاخيرتين . ولكن مجموع السلفات في حساب البنوك، مع هذا لا يظهر فيها تحسن ما. وجدير بنا الان ان ندرس هذه التبدلات من جهة موجودات البنوك ونسبة بعضها لبعض لنستدل منها متانة مركز البنك، وهو ما نحاول بيانه في الجدول التالي مبينين نسبة كل من الموجودات الرئيسية الى الودائع

ان وجوب استرداد اوراق البنك بنقود ذهب وما ينتج عن ذلك من احلال الذهب محل جزء من الاحتياطي التاميني للتداول من الورق لا يعرض ارباح الحكومات السورية من الاحتياطي التأميني لخطر كبير . وليس من سبب يدعو الى الظن بان وجوب استرداد اوراق البنك بالذهب سيفضي الى احلال نقود الذهب محل هذه الاوراق. فان حاملي اوراق البنك يستطيعون حالياً تحويلها الى نقود ذهب بمشترى النقود الذهب التركية في السوق. ولما لم يكن في النية ان تنزع عن اوراق البنك صبغتها القانونية كعملة صالحة في التأديات، فلا يبقى ثمة من دافع الى استبدالها تحت النظام الجديد اكثر مما هو الآن . وقد يمكن في بادىء الامر ان يخلق فضول العامة بعض الطلب على نقد ذهبي اضافي، على ان هذا الفضول يكون موقتا وصغير المدى فان امكان استبدال اوراق البنك فوراً بالنقود الذهب سيزيد حتما في ثقة الشعب بهذه الاوراق ، وذلك مما يؤدي الى زيادة الرواج في استعمالها عوضا عن ابدالها بالنقد الذهب . والارباح الناشئة عن الزيادة في تداول الورق قد تعدل خسارة الفائدة الناتجة عن ابقاء جزء من الاحتياطي ذهبا .

	شباط ١٩٣٣	شباط ١٩٣٤	شباط ١٩٣٥
النقد	١٠،٦	١١،٢	١٠ ٩
القروض القصيرة	٥،٧	٦'٣	٦,٥
القطع	١٩,٧	١٣,٤	١٣,٦
الاموال الموظفة	٢٥,٤	٣٠'٠	٣١,٠
السلفات	٣٩,٢	٣٩.٨	٣٨,٧

وفي السنة الماضية عادت نسبة النقد للودائع الى حدها العادي اي ١٠ بالمئة , اما القروض القصيرة الاجل فقد ارتفعت نسبتها قليلا بعكس حسابات القطع فقد نقصت نسبتها للودائع من ١٩,٧ بالمئة الى ١٣,٦. وزادت الاموال الموظفة من ٢٥,٤ الى ٣١ بالمئة . اما السلفات فقد بقيت على نسبة واحدة تقريباً وهي ٣٩ بالمئه من الودائع . على ان هناك صعوبة بارزة في الجدول وهي النسبة العالية القائمة بين مقدار الاموال الموظفة ومجموع الودائع , لكن للبنوك لحسن الحظ ، احتياطيا كبيراً مخصصاً للقاءما قد يحصل من الهبوط في اسعار السندات المالية في السوق لان اثمان هذه السندات المقيدة في سجلات البنك هي اثمان مشتراها من السوق . وليس من عادة البنك في حالة ارتفاع سعر السند ان يضم هذه الزيادة الى قيمته المسجلة. ولهذا فلدى البنوك اليوم ، نظرا الى مستوى سعر السندات ، احتياطي داخلي ستلجأ اليه لسد ما يطرأ من الهبوط في السعر.

ولنأت الان لمسألة ارباح البنوك وايرادها. والواحد منا يميل لاول وهلة ان يحسب هذه الايرادات والارباح على اساس سعر الفائدة التي تفرضها البنوك على اموالها ، ومقابلتها بما تدفعه من الفائدة على الاموال المودعة عندها. على انه تبين مؤخراً ان ارباح البنك تتوقف في الدرجة الاولى على عوامل اخرى عدا الفرق الحاصل بين سعر الفائدة المدفوعة على الودائع ، والمحصلة على الاموال الموظفة . واهم هذه العوامل تحسن اسعار اموال البنك الموظفة ،اوهبوطها ففي حالة هبوط السعر عن القيمة المسجلة تعدل قيمة الاموال في السجل على موجب هذا الهبوط. فاذاهبط سعر سند ما في السوق فسعره المسجل في البنك يعدل حالا طبقا لهذا الهبوط. وهذا التعديل يدخل طبعاً في سجلات البنك ضمن قلم النفقات الطارئة. وعكس ذلك يجري اذا تحسن سعر السند في السوق. فالبنك في هذه الحالة لا يعدل السعر المسجل على موجب هذا التحسن . واذا وجد في آخر السنة فرق يعتد به بين اسعار السندات المقيدة في سجل البنك ، وسعرها في السوق فيضطر البنك عندئذ الى ادخال تعديل على المبدأ الذي يتبعه في باب التخصيص للطوارىء.

ومن هذه العوامل المال المخصص في البنوك للقاء الديون المشكوك في وفائها ففي حالة بوار التجارة تفتح هذه المخصصات ثغرة في مجرى ارباح البنك وبالعكس اذا راجت التجارة , لان ما كان يحسب ديناً ميتاً قد يحيا، ويضاف ما يوفى منه الى قلم الارباح .

وكانت اسعار الفائدة في السنة الماضية زهيدة فتأثرت الايرادات لحد ما ، وازاء ذلك اضطرت البنوك بالاتفاق ان تزيد سعر القطع ابتداء من اول هذه السنة والمنتظر ان تحصل من هذه الزيادة شيء من الفرج . على ان الارباح الصافية لسنة ١٩٣٤ من اشغال البنوك كانت اعلى من مثلها في سنة ١٩٣٣. ويعود القسم الاكبر من هذه الارباح الى

الوارد من باب الديون الميتة او المشكوك في وفائها ، ومن بيع السندات ايضاً.

وقد يسائل بعضهم هل تعتمد البنوك في المستقبل على هذه المصادر المعروفة للايراد ؟ ويؤخذ مما ادلى به بعض مديري البنوك ان الحالة غامضة وان الامل بالتحسن المطلوب في المستقبل ضعيف جداً ، يدل على ذلك ما يرى الان من التناقص في باب السلفات ، وانكماش معاملة الكمبيالات التجارية . فاصبح واجباً على مديري البنوك ، كما ورد على لسان احد اقطاب المال ، ان يفتشوا على منافذ جديدة لتوظيف الاموال عندهم اي ان البنوك في المستقبل قد لا تكتفي للحصول على الايراد اللازم لها ، بالاعتماد على الوارد من قطع الكمبيالات وفائدة القروض وارباح السندات وما اشبه ذلك من اشغال البنوك المعروفة اليوم.

وهذا الخوف من المستقبل قد حمل البنوك على النظر في المسالتين المهمتين التاليتين لتعديلهما وهما :

١ نظراً للفائدة العالية التي تمتعت بها البنوك في السنوات التي عقبت الحرب العظمى ، والمنافسة التي حصلت بينها ، اندفعت بعض البنوك للقيام بخدمات للذين يتعاملون معها بدون اجر او باجر زهيد جداً قد لا يوازي الاتعاب الذي يتحملها البنك في تاديتها وهم يفكرون اليوم في زيادة الاجر المفروض على مثل هذه الخدمات لحد يتفق مع الجهد المبذول لها .

٢ مسألة الاجر المعين على حفظ الاموال المودعة ، فهناك من يتذمر من وضع اجر ما على هذه الخدمة ، فكأني بهم يجهلون مقدار الوقت الذي تستغرقه معاملة صرف حوالة ، ومقدار الاجرة المفروضة للموظفين عن المدة التي يتفرغون فيها لهذه المعاملة . فحسنا يفعل مديرو البنوك اذا هم اوضحوا لزبنهم ما تكلف معاملة صرف حوالة مالية حتى اذا طالبوهم بدفع اجرة معينة على حسابات لهم لا يجدون غبناً في دفعها.

(عن الايكونومست بتصرف)



لمراسلنا الخاص

اضطراب الحالة المالية

اصبحت حالة الاسواق المالية في القاهرة والاسكندرية من أشد الحالات اضطرابا في البورصتين لم تشهد مصر مثلها حتى في أشد ايام الازمة. فقد كان معظم كبار الممولين والمدخرين يرفض التسليم بما كانت تحمله الانباء عن احتمال توتر العلاقات بين ايطاليا وانجلترا من جراء المشكلة الحبشية ويؤملون بنجاح عصبة الامم في حل الخلاف بما يرضي ايطاليا بدون ان تلجأ الى استعمال القوة ولذلك كان العدد الاكبر من الممولين يتردد في تصفية كل او جزء من محتفظاته المالية، ويعلل النفس برجوع المياه الى مجاريها وقد خابت آمالهم عندما وردت تكهنات مراسلي الصحف الكبرى من جنيف عن توقع رفض ايطاليا لمقترحات لجنة عصبة الامم.

وزاد الطين بلة ما انتاب بورصة باريس من التشاؤم والاضطراب في يوم ١٩ سبتمبر الماضي ونزول اسعار الرنت الفرنسي والاسهم والسندات المحلية والاجنبية وبنوع خاص الاسهم والسندات المصرية فكان هذا ايذاناً لجمهور المترددين عن خطورة الحالة وحثهم على تصفية جزء مما لديهم من الاسهم والسندات وترك قيمتها نقداً حراً لمواجهة الطوارىء.

ومن المعلوم ان كبار المتمولين المحليين يصطافون الان في ربوع اوربا وبالطبع بلغتهم خطورة الحالة والاحتمالات المختلفة فارسلوا تعليماتهم الى وكلائهم او البنوك التي يتعاملون معها لتصفية او تحويل حساباتهم. ويظهر ان هذه التعليمات وصلت كلها في وقت واحد بين ١٩ و ٢١ في الشهر وبينها تعليمات بالبيع لحساب سوق باريس ولحساب المتمولين الحاليين فتجمعت وتدفقت مرة واحدة على الاسواق المحلية التي لم يكن لها من القوة والاستعداد لاستنفاد كل هذه المعروضات في هذه الحالة المملوءة بالاضطراب والتشاؤم. وكانت النتيجة ان اشتد الضعف على الاسواق وهوت بالاسعار فنزلت اسعار الدين الموحد والدين الممتاز المصري في وقت ما، مما يزيد عن الجنيهين عن مستوى اقفال اليوم السابق ونزلت اسعار اسهم البنك العقاري ٢٠ فرنكا وشركة مياه القاهرة ١٢ فرنكا ومصر الجديدة ٨ فرنكات وملح بور سعيد شلنين ونصف الشلن وهكذا عم تدهور الاسعار الى درجة ارتبكت لها الاراء عندما انعدم الطلب بالكلية وزاد المعروض من كل ناحية وقد شاهد سعادة مندوب الحكومة هذه الحركة في بورصة القاهرة واتصل مراراً بسعادة وزير المالية وصار يطلعه على الحالة باستمرار.

وقد اعطى سعادة وزير المالية هذا الامر ما يستحقه من العناية واتصل برئيس البورصة وباحث مدير البنك الاهلي كذلك في الموضوع. وراجت اشاعات مختلفة عن نية الحكومة في اتخاذ تدابير مختلفة منها وقف صغار السماسرة كأنهم المسؤولون عن هذه الحالة مع العلم بان الجزء الاكبر منهم لم يعقد منذ ايام ولا صفقة واحدة وكان التعامل مقتصرا على اصحاب الاجنسيات الكبيرة التي وردت لهم اذونات بيع من الخارج ونرى ان مثل هذا الاجراء لا يفيد الاسواق، ولا من شأنه ان يوقف حركة المبيعات والتصفيات، لان الحالة الحاضرة تختلف كثيراً عن الاحوال السابقة التي اتخذ فيها مثل هذا الاجراء، بل بالعكس من شأنه ان يزيد المخاوف والتشاؤم. فالحالة اذن ليست ناتجة عن وفرة البيع على المكشوف بل عن حالة نفسانية وشعور عام بالتشاؤم مسيطرة على جمهور المتمولين والمدخرين في مصر وفي معظم البلدان الاوروبية من جراء توتر



تقرير لجنة العملة العراقية

للسنة المنتهية في ٣١ اذار سنة ١٩٣٥ — لمراسلنا الخاص في العراق

١ — بلغ مجموع العملة التي كانت في التداول في ٣١ آذار سنة ٩٣٥ (٣،٦٠٤،٣٢١) ديناراً و ٦٩ فلساً اي بزيادة (٥١٩،٩٥٦) ديناراً و ٦٩ فلساً عما كانت عليه في بدء السنة وكانت المقادير في تزايد مطرد في بحر السنة كلها ما عدا شهر تشرين الاول وبلغت حدها الاعظم في اشهر تموز وآب وايلول حيث يكثر الطلب على النقود بمناسبة موسم التمور. ويعزى السبب في وقوع قسم من هذه الزيادة الى تصدير عملة هندية الى الهند وقد قدر ذلك مأمور العملة بمائة الف دينار. اما الباقي من تلك الزيادة فيرجع سببه الى تحسن الحركة التجارية و كذلك الى احلال الدنانير محل النقود الذهبية المكنوزة لدى بعض الاشخاص.

٢ — بلغت مقادير العملة التي كانت في التداول في ٣١ آذار سنة (١٩٣٥) ٥٦٩،٩٤٦ ديناراً و٦٩ فلساً من المسكوكات و ٣،٠٣٤،٣٧٥ ديناراً من الاوراق النقدية فيكون المجموع ٣،٦٠٤،٣٢١ ديناراً و ٦٩ فلساً للعملة المتداولة.

٣ — طبعت في خلال السنة اوراق نقدية من فئة دينار واحد وما دون، وعليها رسم رأس صاحب الجلالة الملك غازي المعظم وفعلا تم التداول باوراق الدينار الواحد الجديدة قبل ختام السنة التي يتناولها هذا التقرير. اما اعداد اشكال المسكوكات الجديدة فقد تأخر لاسباب مختلفة لكنه من المحتمل سكها واصدارها في بحر السنة الحالية.

٤ — وقد افيد بوجود بعض المسكوكات المزيفة من

العلاقات الدولية والمخاوف التي تساور الجمهور من احتمال وقوع الحرب في العاجل القريب ورغبة في تحويل جزء من محفظته المالية الى نقد حر لمواجهة الطواريء كما ان هناك عاملا آخر لا يستهان به وهو تهافت بعض الجاليات الاجنبية على تصفية ما عندها من الاسهم المصرية وارسال قيمتها الى البلدان المحايدة مثل سويسرا وامريكا خوفا من مصادرتها وذلك لوضعها بمأمن من المخاطر واحسنت الحكومة فعلا من ترقب الحالة عن كثب وأخذ رأي رجال المال والاعمال قبل اتخاذ تدابير من شأنها عرقلة الاعمال وبحسن ان تترك الامور تسير سيرها الطبيعي اذ لا بد لكل حركة عنيفة من رد فعل.

وقد قلنا ان الحركة التي حدثت في الاسواق المالية كانت منتظرة من بضعة اسابيع مضت ويرجع ذلك الى تدخل الحكومة مشترية في الاسواق من وقت لآخر محافظة على مستوى اسعار سنداتها.

هذا وقد توالى هبوط اسعار الاوراق المالية في بورصة الاسكندرية الى حد يلفت النظر فقام سعادة صادق حنين باشا مندوب الحكومة في البورصة يباحث رؤساء لجنة بورصة الاوراق المالية في الامر واخبر بذلك وزير المالية فذهب الى دار البورصة واجتمع باعضاء القومسيون اجتماعا طويلا تباحثوا فيه في حالة السوق وذهب صادق حنين باشا الى البنك الاهلي وباحث مديره في الموضوع نفسه وقد قرر ذوو الشأن ان ليس هناك ما يدعو الى الذعر في سوق الاوراق المالية.

جميع الفئات التي فوق قطعة الفلسين لـكن عددها لم يكن على ما يظهر كبيراً كما ان التزييف غير متقن وقد قيل ان معظمها مصنوع في ايران ولم يفد احد بوجود اوراق نقدية مقلدة .

٥ـ وبلغ ما صدر من العملة في العراق لقاء ليرات انكليزية دفعت للجنة في لندن في بحر هذه السنة ما مقداره (٥٢٠،٠٠٠) دينار ولم يسحب شيء من التداول لقاء حوالات على اللجنة في لندن وبلغت العمولة — التي معدلها ٨/١ في المئة المستوفاة في خلال السنة على ما صدر من العملة او على ما استبدل منها لقاء حوالات برقية على لندن ما قدره (٦٢٠) ليرة انكليزية.

٦ـ نظراً الى تحسن الوضع المالي فقد قر القرار على البدء بدفع حصة لايرادات الحكومة وقد تم فعلا دفع ١٥ الف ليرة انكليزية في خلال السنة ووضعت القاعدة التالية لتنظيم الحصص المقبلة :

(أ) مبلغ معين تؤمل اللجنة ابقاءه ثابتاً على قدر الامكان وذلك من الدخل الناجم من المبالغ المستثمرة.

(ب) مبلغ يكون معادلا بوجه التقريب لمقدار ١٠ بالمئة من زيادة الرصيد (المدرج في البيان التخميني بالوضع العام) في ختام شهر ايلول من السنة السابقة على مقدار العملة التي في التداول كما هو مبين في البيان المذكور.

هذا على شرط ان لا يزيد مجموع المبلغ المدفوع كحصة لايرادات الحكومة في أية سنة كانت من السنين على مجموع الحصة والرصيد المحمول الى صندوق الاحتياطي (كما هو مبين في حساب الارباح والخسائر) في الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣٠ ايلول من السنة السابقة .

وبهذه الواسطة تحصل الحكومة على ايراد تدريجي ثابت ما امكن وبصورة تتفق مع خطة الاحتفاظ بمبلغ احتياطي واف بالمرام لملاقاة ما قد يقع من الصعود والهبوط في قيمة سندات احتياطي العملة .

٧ـ وعملا بمنطوق المادة ١٣ (أ) من قانون العملة انسحب الفيكونت غوشن ممثل البنك العثماني من اللجنة في ٨ تموز سنة ١٩٣٤ وخلفه في العضوية المستر جي . اس . هاسكل ممثلا عن بنك الايسترن و كذلك انسحب منها جعفر باشا العسكري في شهر كانون الثاني سنة ٩٣٥ وخلفه فيها عطا بك امين .

(الامضاءات) ال . اس . امري ، عطا امين ، باسيل بلاكت ، سيزار هوكنز ، جي . اس . هاسكل

اج . دينغ (السكرتير) لندن

حركة الاصدار

في البصرة

انتعشت حركة الاصدار في البصرة فاقلعت باخرتان تحملان تمرا الى اوروبا واميركا . وشحنت خمسة الاف طن من القمح والشعير الى لندن في خلال هذا الاسبوع ولاول مرة اصدرت البصرة خمسمائة طن من البصل الى المانيا و ٢٧٠٠ صفيحة من السمك الى فلسطين . والسوق دائمة الحركة ويتوقعون تحسنا كبيرا في الاصدار والاسعار.

تجارب فنية في التمور العراقية

طلبت مديرية المباحث الصناعية الى لجنة التمور الاختبارية في البصرة ارسال نماذج من جميع انواع التمور الموجودة في البصرة لاجراء التجارب الفنية في هذين الحاصلين.



البنوك المحلية في فلسطين

من تقرير مدير مالية حكومة فلسطين عن سنة ١٩٣٤/٣٥

لا يكون التقرير عن الحالة المالية بفلسطين كاملا اذا لم ترد فيه اشارة الى مركز البنوك المحلية . في فلسطين ، عدا البنوك الاجنبية، ٧٩ بنكا محلياً مسجلا على موجب احكام نظام البنوك. واتماما للفائدة رأينا ان نذكر هنا احصاءات معينة عن هذه البنوك مستقاة من البيانات السنوية المقدمة لمكتب تسجيل الشركات طبقاً لنصوص النظام وهي تشمل ٧٨ بنكا فقط اذ ان بنكا منها عجز عن تقديم البيان المطلوب .

	رؤوس اموال ١٢ بنكا من ٢٥،٠٠٠ جنيه وصاعداً	رؤوس اموال ١٦ بنكا من ١٠،٠٠٠ ج وصاعداً لكن اقل من ٢٥،٠٠٠ ج	رؤوس اموال ٥٠ بنكا لاقل من ١٠،٠٠٠ ج	المجموع العام
نقداً	٢٣٠،٧٠٩	١٢٠،٨٨٦	٥٢،٢١٤	٤٠٣،٨٠٩
رأس المال المدفوع	٦٨١،٩٢٢	٢٠٧،٧٥٣	١٤٤،٣٦٢	١،٠٣٤،٠٣٧
الاحتياطي	٢٠٦،٦١٨	٥٢،٣٧٨	٥٠،٩٠٨	٣٠٩،٩٠٤
الودائع الثابتة	١،١٢٤،٠٦٢	٣٣٩،١٣٢	٢٧٧،٣٠٣	١،٦٤٠،٤٩٧
الودائع على حسابات جارية	٢،١٠٤،٣٣٦	٨٩١،١٩٢	٧٠٣،٠١١	٣،٦٩٨،٥٣٩
جملة الودائع	٣،١٢٨،٣٩٨	١،٢٣٠،٣٢٤	٩٨٠،٣١٤	٥،٣٣٩،٠٣٦
نسبة النقد لجملة الودائع	٧،٤ بالمئة	٩،٨ بالمئة	٥،٣ بالمئة	٧،٦ بالمئة
رصيد حسابات مع قيمة الحوالات المالية المطلوبة من بنوك آخرين	١،٠٧٨،٥٠٣	٢٩٣،٦٣٦	٢٢٣،٦٠٥	١،٥٩٥،[illegible]٤٤

الا ان هذه الارقام المقدمة على موجب نظام البنوك لا تدل على كل ما يجب بيانه للوقوف على حالة البنك المالي ، ولذلك فقد اوصت لجنة البنوك في تقريرها المرفوع للحكومة بوجوب عرض احصاءات شاملة تقدمها البنوك المحلية للحكومة.

ويلاحظ في الارقام الواردة اعلاه ان نسبة النقد للودائع بلغت حدها الادنى اذ لم تصل في اي بنك من البنوك الى ١٠ بالمئة — لكن هذه البنوك المحلية بالاضافة الى النقد الموجود ، لها معاملات مالية مع بنوك اخرى — المفهوم ان اغلبها اجنبي واكبرمنها — ترفع رصيد حساباتها الى ٢٠ او ٣٠ بالمئة من قيمة مجموع الودائع والحسابات الجارية .

وفي ٤١ كانون الاول من السنة الماضية بلغ المذخور في خزائن البنوك المحلية من الودائع ١٤،٥٠٠،٠٠٠ جنيه منها ٣،٠٠٠،٠٠٠ جنيه ودائع ثابتة ، والباقي اي ١١،٥٠٠،٠٠٠ جنيه كانت للحسابات الجارية . وواضح من الجدول المتقدم بيانه ان مجموع الودائع لدى البنوك المحلية الثمانية والسبعين بلغ ٥،٣٣٩،٠٣٦ جنيهاً ، والبنوك التي لا يتجاوز راس مال الواحد منها ٢٥،٠٠٠ جنيه بلغ مجموع ودائعها ٢،٢١٠،٦٣٨ جنيهاً ، والبنوك الاخرى التي لا يتجاوز راس مال الواحد منها ١٠،٠٠٠ جنيه بلغت ودائعها الثابتة ٢٧٧،٣٠٣ جنيهات، والحسابات الجارية فيها ٧٠٣،٠١١ جنيهاً.

والحسابات الجارية عند هذه البنوك يتألف معظمها من كمبيالات مقطوعة لدى البنك قيدت قيمتها لحساب المستقرض الجاري .

وحكومة فلسطين تهيء اليوم تشريعاً جديداً للبنوك على اساس التواصي التي اقترحت اتباعها لجنة البنوك المعينة في سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ لغاية تقديم اصول وقواعد تصلح لوضع اشغال البنوك بفلسطين على مبادىء قويمة تؤدي الى حماية هذه الحرفة ، والى صون سمعة البلاد .

النقود المتداولة بفلسطين

ازدادت قيمة العملة المتداولة بفلسطين من ٤،٠٦٩،٦٦٤ جنيها في اول نيسان سنة ١٩٣٤ الى ٥،٣٢٦،٢٢٨ جنيها في ٣١ آذار سنة ١٩٣٥ .

ويضاف الى رأس المال الاحتياطي لهذه النقود الوارد من بيع النقود والعملة الورق مع غيره مما يرد لهيئة العملة بعد ان يطرح منه جميع النفقات الحاصلة وما يدفع لخزينة حكومة فلسطين . كما ان ما يقع من الخسائر يعوض من هذا المال الاحتياطي . وقد زادت قيمة هذا الحساب من ٤،٢٩٠،٩٧٣ جنيها ١٦٢ شلناً ، ٩ بنسات في اول نيسان سنة ١٩٣٤ الى ٥،٥٩٧،٦٣١ جنيهاً ، ١٠ شلنات ، ٨ بنسات في ٣١ آذار سنة ١٩٣٥ .

واذا حصل تحسن في اسعار الاموال الموظفة يحفظ ما يتحصل من هذا الباب تحت اسم « حساب الاحتياطي للاموال الموظفة » ويخصص لتغطية ما يمكن ان يحصل من الهبوط في اسعار هذه الاموال . وقد زاد الوارد لهذا الباب من ٣٣٨،٩٤٨ جنيهاً و٥ شلنات وبنس واحد في اول نيسان سنة ١٩٣٤ الى ٤٤٠،٠٨٧ جنيهاً ، ١٥ شلنا ، ٩ بنسات في ٣١ آذار سنة ١٩٣٥ .

اما مجموع راس المال الاحتياطي ، مع حساب الاحتياطي للاموال الموظفة في ٣١ اذار سنة ١٩٣٥ فقد بلغ :

	جنيه	شلن	بنس
منها	٦،٠٣٧،٧١٩	٦	٥
سندات ، ومنها :	٥،٠٤٤،٢٩٧	١٠	١١
قيمة الفضة في النقود المذخورة في ٣١ اذار سنة ١٩٣٥ بعد ان طرح منها ١٠ بالمئة كافة تحويلها انقد . ومنها :	٧٨،٤٥٧	١٦	١
المودع في بنك وستمنستر ومنها :	٩١٤،٧٦٣	١٩	٥
المطلوب من بنك كومنولث باستراليا	٢٠٠	٠٠	٠٠

اما قيمة الفضة للنقود المتداولة في ٣١ آذار سنة ١٩٣٥ ، بعد طرح ١٠ بالمئة منها كلفة تحويلها لنقد ، فقد بلغت ١٣٦،٧٩٤ جنيها، ٤ شلنات ، و ٥ بنسات . اما الاموال الموظفة في سندات وهي ٥،٠٤٤،٢٩٧ جنيهاً ، ١٠ شلنات ، ١١ بنساً فكانت قيمتها الاسمية ٤،٥٤٩،٦٣٧ جنيهاً و٤ شلنات و٥ بنسات، ثمن مشتراها ٤،٦٦٥،٩١٨ جنيهاً ١٧ شلناً ٩ بنسات.

ثم ان رصيد حساب راس المال الاحتياطي للعملة ، مع رصيد حساب الاحتياطي للاموال الموظفة ، مع قيمة الفضه في النقود المذخورة والمتداولة لتاريخ ٣١ آذار سنة ١٣٥ وصل الى ٨٤٨،٢٨٥ جنيهاً و ٦ شلنات و٥ بنسات اي اكثر من القيمة الاسمية للنقود المتداولة ، فالمركز اذا لا يزال بحالة حسنة مرضية .

اما ايراد لجنة العملة في خلال السنة فبلغ ١٧٣،٠٤٣ جنيهاً، ١٨ شلنا ، ٨ بنسات ، مقابل ٢٢،٩٥٠ جنيهاً و٤ شلنات و ٩ بنسات مجموع النفقات . وقد طرح من حساب الربح والخسارة مبلغ ١١١،٠٠٥ جنيهات المدفوع لخزينة حكومة فلسطين عن سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ . وكانت لجنة العملة تدفع حصة من ايرادها لحكومة فلسطين بلغت في السنوات الماضية كما يلي :

السنة	ج فلسطيني	السنة	ج فلسطيني
١٩٢٩	١٠،٠٠٠	١٩٣٣	٩٠،٠٠٠
١٩٣٠	٢٠،٠٠٠	١٩٣٤	١١٠،٠٠٠
١٩٣١	٣٥،٠٠٠	١٩٣٥	١١٥،٠٠٠
١٩٣٢	٥٠،٠٠٠		

بنك انكلو بالستين

يظهر من التقرير السنوي لبنك انكلو بالستين عن سنة ١٩٣٤ ان صافي ارباحه بلغ بعد تحويل ٤٠،٠٠٠ جنيه للاحتياطي نحو ٧٣،٨٤٣ جنيها . وقد اضيف لهذا المبلغ نحو ١٠،٦٢٣ مدورة من العام السابق فاصبح المجموع ٨٤،٤٦٧ جنيهاً وزع منها على حملة الاسهم ٢٤،٠٦٨ جنيهاً اي ٨ ٪ خالية من الضرائب واقترح مجلس الادارة اضافة مبلغ ٥٠،٠٠٠ جنيه لاحتياطي ايضا والباقي وهو ١٠،٣٩٨ جنيهاً يحول للسنة القادمة .

وهذا البنك أسس في عام ١٩٠٢ وراس ماله المكتتب به موزع على ٣٠٠،٨٥٤ سهماً اعتياديا كل سهم بجنيه واحد ، و ٢٥٠،٠٠٠ سهم ممتاز قابل الاستهلاك كل منها بجنيه واحد وله الحق بفائدة سنوية تبلغ ٤ ونصف ٪ وبحصة من الارباح المتراكمة ويحمل ٩٧ ٪ من اسهمه الجمعية الاستعمارية اليهودية Jewish Colonial Trust ومركزه الرئيسي اليوم تل ابيب وكان قبلا في لندن .

اما موجوداته الحالية فتقدر بنحو ٧،٢١٠،٧٣٥ جنيهاً منها ٦٠٠،١٠٨ جنيهات نقداً و ٢،٦٤٥،٧٦١ جنيهاً اموالا مستثمرة في مشاريع مختلفة و ٢،١٥٧،٩٥٠ جنيهاً قروضاً ، وقد بلغت ودائعه ٦،٣٢٩،٤٤٨ جنيهاً .

اما الارباح والخسائر فقد كانت سنة ١٩٣٢ نحو ٣،٧٤٨ جنيهاً خسارة ، وسنة ١٩٣٣ بلغت ارباحه الصافية ٤٤،٧٨٠ جنيهاً وسنة ١٩٣٣ كان صافي ارباحه ١١٣،٩٤٣ جنيهاً .

تسجيل شركات

تسجلت شركة سيارات لنقل الركاب والمشحونات العادية والتجارية بين عكا والبصة وقد خول السادة حسني العاصي ومخائيل جبور منصور وروبين الشاطر بالتوقيع عن الشركة مع اثنين من شركائهم الاخرين .

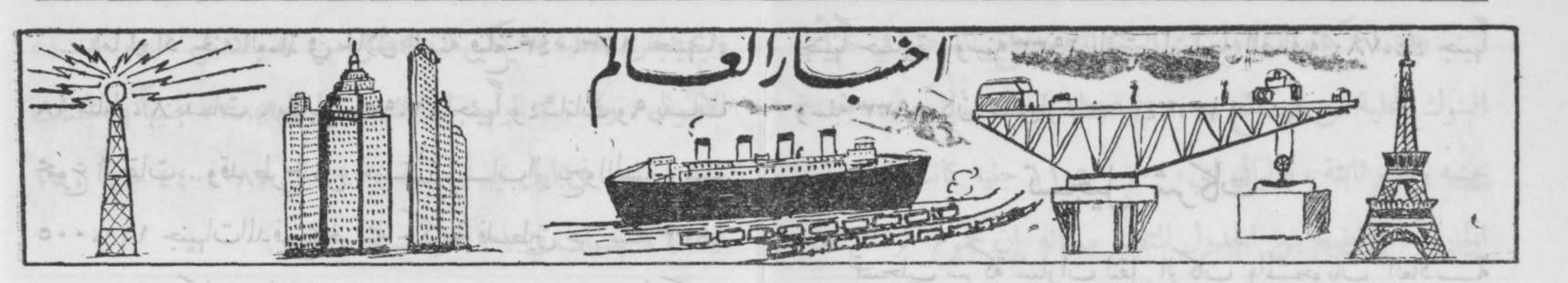
وسجلت ايضا جمعيات التعاون الآتية للتسليف والتوفير :

١ — جمعية الجورة (قضاء غزة)
٢ — « بربر « «
٣ — « سلمة (قضاء يافا)
٤ — « عصيرة الشمالية (قضاء نابلس)
٥ — « دير غسانة (قضاء رام الله)
٦ — « بزيغ « « « «
٧ — « بيت لقيا « « « «
٨ — « ريما « « « «

شركة لوازم البناء الفلسطينية : سجلت هذه الشركة لتشغيل مطاحن لتكسير الحجارة وصنع الآجر ، وفتح المحاجر وبيع لوازم البناء وهي مكونة من السادة : يوسف عبده ، خليل جوهرية من القدس وجريس الحسين، وجبرا مصلح من بيت جالا ويقوم بالتوقيع عن الشركة السيد يوسف عبده او خليل جوهرية مع احد الشركاء الاخرين .

شركة بنا وخمار وحنانيا : سجلت هذه الشركة لانشاء ابنية على القطعة ١٢ من منطقة الطم في مرفأ حيفا واستغلالها وهي مؤلفة من الياس حبيب البنا وجورج بطرس خمار، من حيفا ، وابرهيم الياس حنانيا من عكا .

قرمان وحنيني مخزن للبيع بالمفرق : سجلت هذه الشركة المؤلفة من السادة قرمان وحنيني (حيفا) ومحمد السماوي وحمدي العلايبي (الشام) وعبد الفتاح حنيني من حيفا لتعاطي تجارة الحبوب وغيرها بالمفرق



اعمال سومر بنك

والحالة الاقتصادية في تركيا

عقدت ادارة هذا البنك بتاريخ ٢١ نيسان الماضي اجتماعا عاماً للمساهمين تلت عليهم تقريراً مالياً عن اعمال البنك في سنته الثانية وهي السنة الاولى من مشروع خمس السنوات الذي يعتمد في تنفيذه لحد بعيد على جهود هذا البنك وتأييده له. وفي التقرير بيان عن المعامل التي اشترك البنك في تأسيسها وهي معمل الكتان في قيصرية ومصانع الورق في ازمير، ومغازل القطن في هركله.

وسيشرع في خلال هذه السنة ببناء معمل للتقطير في اسبارطه، واخر لصنع الزجاج والقناني في باشابغجه. وقد تم اليوم بناء معمل الكبريت في كاتشبيورلو.

ويبدي البنك في هذه الاثناء اهتماماً زائداً في انشاء معمل جديد ثالث للقطن في بازللي، وآخر للفخار الصيني في كوتاهية، ومصنع للحرير الصناعي في كوملك، ومن المشاريع الموضوعة امامه للبت فيها معمل للشمنتو يفوق المعامل القائمة في البلاد من نوعه، ويمتاز عنها بعزمه على اخراج اسمنت رخيص السعر.

وينتظر البنك معلومات من الحكومة بخصوص ما اقترحه عليها من ادخال صناعة المعادن في تركيا. وقد ارسل على حسابه طلبة الى روسيا والمانيا والبلجيك للتمرن على الاساليب الحديثة في الصناعة

وقد اضطرت ادارة البنك لزيادة راس ماله من ٢٠ الى ٦٢ مليون ليرة تركية حتى تتمكن من القيام بالمشاريع التي اخذت على نفسها القيام بها.

وفي خلال السنة الحالية ١٩٣٤ بلغ مجموع ما اسلفه البنك للافراد لاغراض صناعية ٦٣٩، ٧٢٢ ليرة، ولشركات تجارية ٩٣٣، ٣٨٣ ليرة ولمؤسسات مختلفة للبنك حق مراقبتها ٣،٠٨٨،٣١٦ ليـــيرة.

وازداد راس مال المعامل التي يديرها البنك من ٩،٠٢١،٠٥٥ الى ٦٥٥، ٥٣٥، ١١ ليرة، وبلغت نفقات البنك على المنشآت الصناعية الحديثة ٣٦٠، ٣١٧، ٣ ليرة.

اما الارباح فقد بلغت في آخر السنة الحالية ٠٣٢، ٦١٧، ١ ليرة. (عن البيان الشهري لبنك اوتومان)

بنك ايران الامبراطوري

والحالة الاقتصادية في ايران

عقد الاجتماع السنوي العام لبنك ايران الامبراطوري في ٢٨ من شهر حزيران الماضي في لندن برئاسة السير بارنس. وقد تلا الرئيس تقريراً وافياً عن اعمال البنك جاء فيه ما يلي:

ان ارباح البنك، بعد تخصيص مبالغ كافية لوفاء ضريبة الدخل، وللتعويض عن ديون مشكوك فيها وللطوارىء، بلغت ٧٦٠، ٧٥ جنيهاً وهي تقل عن مثلها في السنة الماضية بمبلغ ٤٠٨، ١ جنيهات.

والحالة التجارية العامة في الشرق تحسنت قليلا على ان هذا التحسن لم يؤثر كثيراً بمقدرة الفرد على الشراء. واذا ظلت الحكومات في الغرب تتسلح بالحواجز التجارية، فلا ينتظر ان تزداد قوة الشرقيين على مشترى متاجر اهل الغرب. فالبنوك التي تعمل في البلاد الشرقية لا تنال النجاح الذي تنشده الا اذا ازيلت العوارض التجارية، وفتحت الاسواق لمحاصيل الشرق وبيعت باسعار متهاودة.

تحسن الحالة: كان للمساعي والهمة العالية التي ابداها الشاه في ميدان العمل اثر كبير على الحالة الاقتصادية العامة، فمن انشاء معامل، الى فتح خطوط حديدية وتعبيد طرق وغير ذلك مما اوسع

المجال للعمال والصناع ، وادى الى توثيق العلائق التجارية بين ايران والدول الاخرى.

اما الاوراق المالية المتداول بها فمراقبتها منوطة بخبراء الحكومة الماليين في طهران . وتبلغ قيمتها اليوم ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٨٠٠ ريال اي ما يعادل نحو ٠٠٠، ٠٠٠ ، ١٠ جنيه انكليزي . وهي مضمونة بالنقد على معدل لا يقل عن ٦٠ بالمئة.

فالحالة التجارية بتحسن مطرد ومما يضمن هذا الاطراد ، الشروع في بناء معامل جديدة للقطن في يزدوطهران وقزوين وكاشان، وافتتاح مصنع جديد للاحذية في اصفهان ، وآخر لطبع الاقمشة في اشراف .

الاموال الايطالية في الخارج

روت (الفاينينشال نيوز) ان الحكومة الايطالية تحاذر نشر اي شيء يتعلق باموالها المستثمرة في الخارج وسحبها بسبب الظروف الحاضرة . ويظهر انها لا تميل الى سحب هذه الاموال دفعة واحدة كيلا تؤثر على سوق الكمبيو بل تستعملها في دفع قيمة الصفقات الحربية التي تعقدها في الخارج بينما يتولى بنك ايطاليا تأدية اثمان البيوع التجارية الاعتيادية كما كان يفعل ذلك سابقا .

الاموال البريطانية في الخارج

نشر السر روبرت كندرسلي في جريدة (ايكونوميك جورنال) بحثا ضافيا استعرض فيه مجموع الاموال البريطانية المستثمرة في الخارج وقدر دخلها لعام ١٩٣٤ بنحو ١٥٨،٣٠٠،٠٠٠ جنيه يقابلها ١٤٩،٧٠٠،٠٠٠ جنيه في عام ١٩٣٣ . وقد استنتج الكاتب ان معظم الزيادة انما اتى من نمو ارباح الشركات البريطانية التي تعمل في البلاد الاجنبية .

معرض باري

انتهى معرض باري الدولي من اعماله في اواخر الشهر الماضي بنجاح عظيم فبلغ دخله نحو ثلاثين مليون ليرا ايطالية . وكان عدد العارضين فيه خمسة آلاف عارض ونيفاً ، واشترك فيه مندوبون عن احدى وار بعين دولة وكانت معروضات العراق والعجم والافغان محل اعجاب الزائرين على اختلاف مللهم ونحلهم.

نجاح معرض براغ

انتهى معرض براغ السنوي في اليوم الثامن من شهر ايلول بنجاح تام في اعماله وفاق في عدد زواره معرض عام ١٩٣٤ . وقد تمت فيه صفقات كبيرة من البيوع اكثرها لحساب الزائرين الاجانب الذين اموه من وراء البحار فتهافتوا على مصنوعات التصدير الشيكوسلوفاكية التي كانت ممثلة بالمعرض افضل تمثيل مثل البورسلين والزجاج ، والادوات الجلدية ، والالعاب، والحاصلات المعدنية وغيرها وكانت النتيجة اجمالا فوق ما قدره العارضون والبائعون.

ميزانيات البنوك الانكليزية

ورد علينا بيان يلخص ميزانيات البنوك الانكليزية والاسكتلندية والارلندية الكبرى و يظهر نسبة الاموال الى مطلوب البنوك. والبيان المذكور يحتوي على الاحصاءات السنوية ابتداء من سنة ١٨٩٠ واول ما استرعى انتباهنا ان عدد البنوك الكبرى في انكلترا سنة ١٨٩٠ كان ١٠٤ ثم اصبح يقل كل سنة حتى وصل في سنة ١٩٠٠ الى ٧٧ وفي سنة ١٩١٠ ، الى ٤٥ وفي سنة ١٩٢٠ الى ٢٠ وفي سنة ١٩٢٨ لغاية الوقت الحاضر الى ١٦ وسر هذا النقص هو ان البنوك المذكورة كانت تندمج بعضها ببعض حتى اصبحت بهذا الحجم الذي نعرفه عنها اليوم.

وفيما يلي خلاصة ميزانيات الستة عشر بنكا الكبرى في انكلترا لسنة ١٩٣٤ وذلك عدا بنك انكلترا الحكومي وعدا بنوك اسكتلندا وارلندا:

١ — عدد البنوك	١٦
٢ — عدد فروعها	١٠،٠٨٦
٣ — راسمالها الاسهمي والاحتياطي	١٣٧،٧٠٩،٢٩٣ ليرة
٤ — نسبة ذلك الى المطلوب	٥،٩ بالمئة
٥ — الودائع	٢،٠٦١،٩١٠،٣٤٩ ليرة
٦ — نسبة ذلك الى المطلوب	٨٨،١ بالمئة
٧ — سحوبات مقبولة	١٣١،١٥٦،٤٧٩ ليرة
٨ — نسبة ذلك الى المطلوبات	٥،٦ بالمئة
٩ — مجموع المطلوبات	٢،٣٣٧،٢٣٨،٨٢٧ ليرة
١٠ — نقود واموال تحت الطلب	٤٧٧،٤٣٠،٥١٦ ليرة
١١ — نسبة ذلك الى المطلوب	٢٠،٤ بالمئة
١٢ — اموال مستثمرة في اسهم وسندات	٦٣٦،٨٠٧،٧٨٠ ليرة
١٢ — نسبة ذلك الى المطلوب	٢٧،٢ بالمئة
١٤ — خصميات واذانات	١،٠٤٠،٩٣٢،٧٥٠ ليرة
١٥ — نسبة ذلك الى المطلوبات	٤٤،٥ بالمئة

Vol. 1 No. 19 *SPECIAL BANKING & FINANCE NUMBER* October 1st. 1935

THE ARAB ECONOMIC JOURNAL

Published by the Arab Publications Co. Ltd., P.O.B. 268, Jerusalem, Palestine.
Chief Editors : F. S. SABA, B. COM., A.C.R.A., F.R.ECON.S. (Responsible Editor)
ADEL JABRE, *Economist*
Manager : TEWFIC FARAH

TABLE OF CONTENTS